حكم تقديم السعي على الطواف

من خلال دراسة

حديث أُسَامَةَ بْنِ شَرِيْكٍ :(سَعَيْتُ قبْلَ أنّ أطُوفَ)

✍ إعداد الدكتور

عصام بن عبد اللّه السناني

الأستاذ المشارك في قسم السنة وعلومها

بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم

Email : Snane83@gmail.com

ملخص البحث :

حكم تقديم السعي على الطواف من خلال دراسة حديث أُسَامَةَ بْنِ شَرِيْكٍ : (سَعَيْتُ قَبْلَ أَنْ أَطُوفَ)

إعداد الدكتور/ عصام بن عبد الله السناني

الأستاذ المشارك في قسم السنة وعلومها بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم

١- تناول البحث موضوع اختلاف ألفاظ الحديث الواحد وقوانينه النقدية من حيث القبول وعدمها إذا تفرد ثقة بالمخالفة.

٢- أوضح البحث منهج نقاد الحديث في اختلاف ألفاظ الحديث الواحد من حيث قبول الزيادة من عدمها.

٣- أظهر البحث أن الثقة إذا روى لفظاً لم يذكره أكثر الحفاظ في الحديث فلا يقبل مع اتحاد المخرج ، وشهرة الحفاظ بتتبع الروايات.

٤- بين البحث عدم صحة لفظ «سَعَيْتُ قَبْلَ أَنْ أَطُوفَ» في حديث أسامة بن شريك ﷺ بسبب ما ذكر من ضعف في حفظ الثقة ، والاختلاف عليه ، ومخالفته لحفاظ الدنيا فيها.

٥- وصل البحث إلى أنه لا يجوز تقديم سعي الحج على طواف الإفاضة بسبب شذوذ ما اعتمد عليه المبيحون لذلك.

الكلمات المفتاحية: الحكم – التقديم – السعي – الطواف

Email : Snane83@gmail.com

- **Abstract:**

Ruling on making a quest on tawaaf through studying

The hadeeth of Usamah ibn Shariq: (I sought before I go around)

Dr. / **Essam bin Abdullah Sinani**

Associate Professor in the Department of Sunnah and Sciences,

Faculty of Sharia and Islamic Studies, Qassim University

١. The research dealt with the issue of different words and monetary laws in terms of acceptance and non-acceptance if there is a single trust in the violation.
٢. The research clarified the approach of the critics of hadith in the different words of the hadith in terms of accepting the increase or not.
٣. The research showed that trust if he narrates a word that is not mentioned more conservative in the modern talk does not accept with the union of the director, and the fame of maintaining the traces of novels.
٤. Between the research is the incorrectness of the word "I sought before I were to be saved" in the talk of Osama bin Shrek because of the mentioned weakness in maintaining confidence, and disagreeing with it, and violating it to preserve the world in it.
٥. The research concluded that it is not permissible to make hajj on the tawa'aal because of the anomaly of what the prophets relied on.

Keywords: Judgment - Presentation - Quest - Touring

Email : Snane83@gmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين .. وبعد. فهذا بحث بعنوان : (**حكم تقديم السعي على الطواف من خلال دراسة حديث أُسَامَةَ بْنِ شَرِيْكٍ : «سَعَيْتُ قَبْلَ أَنْ أَطُوفَ»**) ، وقد سلكت في هذا البحث خطة تتكون من المقدمة ، وبابين ، ثم خاتمة ، وفهرس المصادر والمراجع.

– **فالمقدمة تشتمل** على :

(١) فكرة البحث. (٢) أهمية البحث. (٣) مشكلة البحث. (٤) هدف البحث. (٥) منهج البحث وإجراءاته. (٦) خطة البحث. (٦) (٧) الدراسات السابقة.

(١) فكرة البحث

هذا البحث يناقش موضوعاً من موضوعات علم العلل في السنة النبوية ، ينبني عليه حكم من أحكام الحج اختلف فيه العلماء قديماً وحديثاً ، وهو حكم تقديم سعي الحج قبل طواف الإفاضة بعد عرفة ، من خلال دراسة حديث أسامة بن شريك ﷺ حين قال النبي ﷺ : "لاَ حَرَجَ" فيمن قدم بعض الأنساك الأربعة على بعضها ، وهي : الرمي ، ثم الذبح ، ثم الحلق ، ثم الطواف ويتبعه السعي ، خرج ذلك الشيخان وغيرهما ، إلا أنه جاء في بعض ألفاظ حديث أسامة ﷺ «**سَعَيْتُ قَبْلَ أَنْ أَطُوفَ**» ، فأردت أن أبين الصحيح في هذه المسألة من خلال دراسة هذه اللفظة في حديث أسامة بن شريك ﷺ.

(٢) أهمية البحث

تنبع أهميته من عدة أمور :

١– أنه يناقش موضوعاً من موضوعات علم الحديث التي لها تعلق بعلم علل الحديث وقوانينه من حيث قبول الرواية المختلفة في متن الحديث الواحد من عدمها.

٢- يسلط هذا البحث الضوء على طريقة أئمة الحديث في التعامل مع الروايات المختلفة في الحديث الواحد التي ينبني عليها اختلاف الحكم الشرعي.

٣- يظهر البحث الحكم الصحيح على لفظ حديث أسامة ﷺ «سَعَيْتُ قَبْلَ أَنْ أَطُوفَ» ، مما يترتب عليه رفع الخلاف في حكمٍ شرعيٍ بني على صحة أو رد هذا اللفظ.

٤- يظهر البحث جانباً من طريقة النقاد في باب "علم العلل" بالترجيح بين الرواة عند اختلافهم في رواية الحديث الواحد.

٥- يحرر البحث طريقة أئمة النقد في حكم قبول أو رد زيادة تفرد بها راو ثقة ، لم تخالف سائر الروايات الأخرى في الحديث الواحد.

(٣) مشكلة البحث

هذا البحث يبين مشكلة نشأت نتيجة ذكر أحد رواة حديث أسامة بن شريك ﷺ لفظ يفيد جواز تقديم سعي الحج قبل طواف الإفاضة بعد عرفة ، مما ترتب عليه اختلاف فقهاء الأمة القدماء والمعاصرين في حكم تقديم السعي على الطواف في الحج.

(٤) هدف البحث

يهدف هذا البحث للوصول لبعض المقاصد ، ومنها :

١- الحكم الصحيح على لفظ رواية : «**سَعَيْتُ قَبْلَ أَنْ أَطُوفَ**» ، فإما أن تكون من باب "زيادة الثقات" ، أو تكون من باب "المعَل" ، بترجيح وهم من زادها.

٢- يهدف البحث للوصول للحكم التكليفي الصحيح في حكم تقديم سعي الحج على طواف الإفاضة بعد عرفة ، من خلال مقارنة روايات حديث أسامة بن شريك ﷺ المتعددة.

٣- يهدف البحث لتطبيق منهج أئمة النقد في تعاملهم مع رواية الثقة الذي تفرد بلفظة لم يذكرها سائر الرواة ممن شاركه في رواية الحديث.

٤- يهدف البحث للنظر في منهج أئمة النقد في إعمال القرائن في الحكم على الروايات المختلفة في متن الحديث.

(٥) منهج البحث وإجراءاته

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الاستقرائي بجمع الروايات ، ثم بالمنهج التحليلي النقدي الذي يعتبر الأنسب لمثل أغراض هذه الدراسة محل البحث. وقد انتهجت في هذا البحث ما يأتي :

١- أبدأ بسياق الحديث تاماً باللفظ موضع الدراسة من رواية أبي داود السجستاني الذي يعرف الحديث به عند العزو.

٢- أتوسع في تخريج حديث أسامة بن شريك ﷺ من طريق زياد بن علاقة الذي تفرد به عنه ، ما استطعت لذلك سبيلاً ، وذلك باستقراء كل ما وجدت من المتابعات في الأسانيد .

٣- أسوق الرواة عن زياد بن علاقة بحسب الكتب التي خرجت أحاديثهم بحسب ما رواه الأقدم وفاة ، إلا إذا كان في الإسناد ضعف فأجعله في آخر الروايات.

٤- اذكر في سياق المتابعات ملتقى أسانيد الرواة عن زياد بن علاقة عن أسامة ﷺ إذا تعددت إليهم الأسانيد ، فأقول بعد ذكرهم مثلاً : (ثلاثتهم) عن فلان. أما إذا كان إسناد الراوي عن زياد واحداً فأسوقه تاماً.

٥- إذا كان بعض الرواة عن زياد بن علقمة قد اختلف عليه بذكر اللفظة موضع البحث من عدمها ، فإني أبدأ بروايات من ذكر هذه اللفظة عنه أولاً، ثم اتبعها بمن روى الحديث دونها مبيناً وجه الاختلاف.

٦- لا ألتزم بذكر مرتبة الرواة الذين رووا الحديث عن زياد بن علقمة لثقتهم إلا من كان ضعيفاً فأبينه ما لم تدع الحاجة لغير ذلك ، وكذا أبين مرتبة الرواة في أسانيدهم إذا توقف عليه تقوية الوجه أو تضعيفه.

٧- اقتصر في الحكم على أي متابعة على موطن العلة أو الطعن مورداً كلام أئمة النقد في الرواة أو الإسناد إذا وجد.

٨- أعزو الأحاديث إلى مصادرها الأصلية بذكر رقم الحديث ، أو برقم الجزء والصفحة إذا لم يوجد الترقيم.

٩- أوثق ما أنقله من نقد العلماء في الرواة أو الأسانيد بعزوه إلى موطنه ، مع بيان ما يحتاج إلى إيضاح من الأمور المشكلة إن وجدت.

(٧) خطة البحث

– أما الخطة فتتكون من بابين :

الباب الأول : في تحرير معنى زيادة الثقة عند أئمة لنقد ، واختلاف الفقهاء في الحكم الشرعي لتقديم سعي الحج على الطواف بعد عرفة ، وفيه مبحثان:

- **المبحث الأول** : تحرير حكم زيادة الثقة إذا لم تعارض لفظ أكثر الرواة.
- **المبحث الثاني** : اختلاف الفقهاء في حكم تقديم سعي الحج على طواف الإفاضة.

الباب الثاني : دراسة حديث أُسَامَةَ بْنِ شَرِيْكٍ : «سَعَيْتُ قَبْلَ أَنْ أَطُوفَ».

- **ثم خاتمة البحث** ، وتشتمل على : أ – أهم النتائج. ب – التوصيات.

(٧) الدراسات السابقة

لم أقف بعد البحث على دراسة نقدية حديثية شاملة تجمع طرق حديث أسامة بن شريك ﷺ في تقديم سعي الحج على طواف الإفاضة ، وتبين أوجه الاختلاف بالتفصيل مع بيان الراجح على ضوء قوانين أهل النقد.

الباب الأول : وفيه مبحثان:

- **المبحث الأول : تحرير حكم زيادة الثقة إذا لم تعارض لفظ أكثر الرواة .**

ذهب جمهور الفقهاء والمحدثين كما حكاه الخطيب عنهم ، حين قال : "{باب القول في حكم خبر العدل إذا انفرد برواية زيادة فيه لم يروها غيره} ، قال الجمهور من الفقهاء وأصحاب الحديث : زيادة الثقة مقبولة ، إذا انفرد بها ، ولم يفرقوا بين زيادة يتعلق بها حكم شرعي أو لا يتعلق بها حكم ، وبين زيادة توجب نقصاناً من أحكام تثبت بخبر ليست فيه تلك الزيادة ، وبين زيادة توجب تغيير الحكم الثابت ، أو زيادة لا توجب ذلك ، وسواء كانت الزيادة في خبر رواه راويه مرة ناقصاً ، ثم رواه بعد وفيه تلك الزيادة ، أو كانت الزيادة قد رواها غيره ولم يروها هو ، وقال فريق ممن قبل زيادة العدل الذي ينفرد بها : إنما يجب قبولها إذا أفادت حكماً يتعلق بها ، فأما إذا لم يتعلق بها حكم فلا. وقال آخرون : يجب قبول الزيادة من جهة اللفظ دون المعنى. وحكي عن فرقة ممن ينتحل مذهب الشافعي أنها قالت : تقبل الزيادة من الثقة إذا كانت من جهة غير الراوي ، فأما أن يكون هو الذي روى الناقص، ثم روى الزيادة بعد فإنها لا تقبل. وقال قوم من أصحاب الحديث : زيادة الثقة إذا انفرد بها غير مقبولة ، ما لم يروها معه الحفاظ ، وترك الحفاظ لنقلها وذهابهم عن معرفتها يوهنها ويضعف أمرها ويكون معارضاً لها ، والذي نختاره من هذه الأقوال أن الزيادة الواردة مقبولة على كل الوجوه ، ومعمول بها إذا كان راويها عدلاً حافظاً ومتقناً ضابطاً"[1].

وذهب ابن الصلاح إلى أن الزيادة ثلاثة أقسام:

أحدها : أن تقع مخالفة منافية لما رواه سائر الثقات ، فهذا شاذ حكمه الرد.

الثاني: أن لا تكون فيها منافاة ومخالفة أصلاً لما رواه غيره ، ولا تعرض فيه لما رواه الغير بمخالفة أصلاً ، فهذا مقبول.

---

١ الكفاية في علم الرواية (ص:٤٢٤).

الثالث: ما يقع بينهما ، مثل زيادة لفظة في حديث لم يذكرها من روى ذلك الحديث[1].

قلت : منهج أئمة النقد أن قبول زيادة الثقة تقوم على قرائن عديدة ، منها مكانة المتفرد واختصاصه بالشيخ الذي روى عنه ، وجود المتابعة لهذا الراوي، ونحو ذلك ، لذا توقف الإمام أحمد في زيادة الإمام مالك في حديث نافع عن ابن عمر ﷺ : «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَضَ زَكَاةَ الفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى كُلِّ حُرٍّ ، أَوْ عَبْدٍ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى مِنَ المسْلِمِينَ»[2]. فزيادة «مِنَ المسْلِمِينَ». قال الإمام أحمد: "كنتُ أتهيَّب حديث مالك . يعني حديث نافع ، عن ابن عمر : أن النبي ﷺ فرض صدقة رمضان على كلِّ حُرٍّ وعبدٍ وذكرٍ وأنثى من المسلمين ، - يعني أتهيب قوله : من المسلمين - ، فحدثنا أبو النضر ، عن سعيد الجُمحي ، عن عبيد الله قال فيه : (من المسلمين) ، والعُمري يقول : (من المسلمين)"[3].

قال ابن رجب معلقاً على هذا النص : "وهذه الرواية تدل على توقفه في زيادة واحد من الثقات ولو كان مثل مالك ، حتى يتابع على تلك الزيادة ، وتدل على أن متابعة مثل العمري لمالك مما يقوي رواية مالك ويزيل عن حديثه الشذوذ والإنكار"[4].

وقال الزركشي - وذكر أئمة النقد - : "كل هؤلاء مقتضى تصرفهم في الزيادة قبولاً ورداً الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند الواحد منهم في كل حديث ، ولا يحكمون في المسألة بحكم كلي يعم جميع الأحاديث وهذا هو الحق"[5].

---

١ معرفة أنواع علوم الحديث (ص:٨٦).
٢ رواه البخاري (١٥٠٤) ، ومسلم (٩٨٤).
٣ مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود (ص:٤٣١).
٤ شرح علل الترمذي (٦٣٢/٢).
٥ النكت على مقدمة ابن الصلاح (١٧٥/٢).

وقال ابن حجر : "والذي يجري على قواعد المحدثين أنهم لا يحكمون عليه بحكم مستقل من القبول والرد ، بل يرجحون بالقرائن"[1].

* ومع قبولها بهذا القيد عند أئمة النقد المتقدمين ، فهم يشترطون أن يكون الذي زادها أتقن ممن لم يزدها :

قال الحافظ ابن حجر : "فحاصل كلام هؤلاء الأئمة أن الزيادة إنما تقبل ممن يكن حافظاً متقناً ، حيث يستوي مع من زاد عليهم في ذلك ، فإن كانوا أكثر عدداً منه ، أو كان فيهم من هو أحفظ منه ، أو كان غير حافظ ، ولو كان في الأصل صدوقًا ، فإن زيادته لا تقبل. وهذا مغاير لقول من قال : زيادة الثقة مقبولة وأطلق – والله أعلم"[2].

- **المبحث الثاني** : اختلاف الفقهاء في حكم تقديم سعي الحج على طواف الإفاضة :

حكي الإجماع على عدم جواز تقديم سعي الحج على طواف الإفاضة لمن لم يقدم السعي مع طواف القدوم[3] ، قال الماوردي : "فإذا ثبت وجوب السعي فمن شرط صحته أن يتقدمه الطواف ، وهو إجماع ليس يعرف فيه خلاف بين الفقهاء لأن رسول الله ﷺ لم يسع قط إلا عقيب طواف ، وقد طاف ولم يسع بعده ، ولو جاز السعي من غير أن يتقدمه طواف لفعله ولو مرة ليدل به على الجواز" [4]. واعتبر الخطابي أن القول بجوازه قول شاذ[5]. وقال ابن الطبري : "لا أعلم أحداً قال بظاهره واعتد بالسعي قبل الطواف ، إلا ما روي عن عطاء ، وهو قول كالشاذ لا اعتبار به"[6]. قلت : هو مذهب

---

١ النكت على كتاب ابن الصلاح (٦٨٧/٢)

٢ النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٦٩٠/٢).

٣ قال ابن هبيرة في اختلاف الأئمة العلماء (١/ ٢٨٠) : "وأجمعوا على أن السعي بين الصفا والمروة يجوز تقديمه على طواف الزيارة بأن يفعل عقيب طواف القدوم ويجزئ ، فلا يحتاج إذا طاف طواف الزيارة إلى السعي بين الصفا والمروة لا خلاف بينهم فيها".

٤ الحاوي الكبير (١٥٧/٤).

٥ معالم السنن (٢/ ٢١٨).

٦ القرى لقاصد أم القرى (ص:٤٦٨).

الأئمة الأربعة إلا في رواية عن الإمام أحمد أنه يجوز لمن كان ناسياً[1] ، وقد روي عن عطاء وداود والأوزاعي ، وإحدى الروايتين عن الثوري أنه يجزئه ولا يعيد[2].

قال النووي : "لو سعى قبل الطواف لم يصح سعيه عندنا وبه قال جمهور العلماء وقدمنا عن الماوردي أنه نقل الإجماع فيه ، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد. وحكي ابن المنذر عن عطاء وبعض أهل الحديث انه يصح ، وحكاه أصحابنا عن عطاء وداود. دليلنا أن النبي ﷺ سعى بعد الطواف وقال ﷺ : (لتأخذوا مناسككم) ، وأما حديث ابن شريك الصحابي ﷺ قال (خرجت مع رسول الله ﷺ حاجاً فكان الناس يأتونه ، فمن قائل يا رسول الله! سعيت قبل أن أطوف ، أو أخرت شيئاً أو قدمت شيئاً ، فكان يقول : لا حرج إلا على رجل اقترض عرض رجل مسلم وهو ظالم فذلك الذى هلك وخرج) ، فرواه أبو داود بإسناد صحيح ، كل رجاله رجال الصحيحين إلا أسامة بن شريك الصحابي ، وهذا الحديث محمول على ما حمله الخطابي وغيره ، وهو أن قوله (سعيت قبل أن أطوف) أي سعيت بعد طواف القدوم وقبل طوف الإفاضة"[3].

١ كشاف القناع (٢/٤٨٧).
٢ انظر : مختصر اختلاف العلماء للطحاوي (٢/١٨٢).
٣ المجموع شرح المهذب (٨/ ٧٨)

الباب الثاني
دراسة حديث أُسَامَة بْنِ شَرِيك : «سَعَيْتُ قبْلَ أنّ أطُوفَ»

روى أبو داود (٢٢٠١٥) قال : حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلاَقَةَ ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ شَرِيكٍ ، قَالَ : خَرَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ حَاجًّا فَكَانَ النَّاسُ يَأْتُونَهُ ، فَمَنْ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، سَعَيْتُ قَبْلَ أَنْ أَطُوفَ ، أَوْ قَدَّمْتُ شَيْئًا أَوْ أَخَّرْتُ شَيْئًا فَكَانَ يَقُولُ : «لاَ حَرَجَ لاَ حَرَجَ ، إِلاَّ عَلَى رَجُلٍ اقْتَرَضَ عِرْضَ رَجُلٍ مُسْلِمٍ وَهُوَ ظَالِمٌ ، فَذَلِكَ الَّذِي حَرِجَ وَهَلَكَ».

● **تخريج الحديث :**

* الحديث تفرد به زياد بن علاقة ، رواه عنه الناس من طرق كثير بألفاظ مختلفة فنسوق هذه الألفاظ مع بيان المخالفة في الألفاظ المتعلق بالحج : فالحديث بلفظ : «**سَعَيْتُ قَبْلَ أَنْ أَطُوفَ**» ، تفرد به جرير بن عبد الحميد الضبي ، عن أبي إسحاق سليمان بن فيروز الشيباني.

* فرواه من طريق أبي داود : ابن حزم في حجة الوداع (١٩٣) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٩٦٤٩).

* **وتابع أبا داود في روايته عن ابن أبي شيبة جماعة :**

١- الحسين بن إسحاق التُّسْتَرِيُّ ، رواه عنه الطبراني في المعجم الكبير للطبراني (٤٧٢).

٢- والحسين بن إدريس ، خرج حديثه ابن حزم في حجة الوداع (١٨٧).

* **وتابع عثمان بن أبي شيبة عليه جماعة :**

١- يحيى بن أكثم ، رواه عنه الفاكهي في أخبار مكة (١٣٧٧).

٢- يوسف بن موسى : رواه ابن خزيمة (٢٧٧٤) ، والدارقطني (٢٥٦٥) عن أبي محمد ابن صاعد ، كلاهما (ابن خزيمة ، وابن صاعد) عنه.

٣- محمد بن الصباح : رواه عنه السراج في "حديثه" (٥٤٥) ، (٧٤٧).

٤- موسى بن هارون البُرْدِي : رواه عنه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٦٠١٥).

٥- يعقوب بن سفيان : خرج حديثه البيهقي في السنن الكبرى (٩٦٤٩).

(خمستهم) ، عن جرير ، عن أبي إسحاق الشيباني ، عن زياد بن علاقة به.

*** واختلف على جرير بن عبد الحميد :**

(١) فرواه عنه الحاكم (٧٤٣٠) ، من طريق إبراهيم بن إسحاق. والطبراني في المعجم الكبير (٤٧٤) ، من طريق الحسين بن إسحاق التستري. وأبو نعيم في الطب النبوي (١٦) من طريق أحمد بن حمدان. (ثلاثتهم) ، عن عثمان بن أبي شيبة. ورواه الحاكم (٧٤٣٠) ، من طريق إسحاق بن موسى الإسفراييني. كلاهما (عثمان ، وإسحاق) ، عن جرير ، عن الأعمش ، عن زياد بن علاقة. ذكره إسحاق بن موسى مختصراً بذكر "**هَلْ عَلَيْنَا حَرَجٌ فِي كَذَا وَكَذَا**" ، وذكره الآخران مختصراً بذكر التداوي.

(٢) وخالف الثلاثة الأول الحافظ مطين محمد بن عبد الله الحضرمي عند الطبراني في المعجم الكبير (٤٨٧) ، فرواه عنه عن عثمان بن أبي شيبة. وتابعه على هذا الوجه محمد بن قدامة المصيصي عند النسائي (٤٠٢٣) ، وفي الكبرى (٣٤٧٢) ، ومن طريقه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٣٢٩). كلاهما (عثمان ، وابن قدامة) ، عن جرير ، عن زيد بن عطاء بن السائب ، عن زياد بن علاقة. لكن بذكر طرف آخر بلفظ : «أَيُّمَا رَجُلٍ خَرَجَ يُفَرِّقُ بَيْنَ أُمَّتِي فَاضْرِبُوهُ بِالسَّيْفِ».

* فرواه جرير مرة ، عن الشيباني ، عن زياد بن علاقة ، عن أسامة ﷺ ، وهي رواية الأكثر عنه. ورواه أخرى : عن الأعمش ، عن زياد بن علاقة ، عن أسامة ﷺ. ثم روى ثالثة : عن زيد بن عطاء بن السائب ، عن زياد بن علاقة ، عن أسامة ﷺ بلفظ مغاير.

قال الدار قطني بعده : "ولم يقل: «**سَعَيْتُ قَبْلَ أَنْ أَطُوفَ**» ، إلا جرير عن الشيباني"[١].

وقال البيهقي: "هذا اللفظ «**سَعَيْتُ قَبْلَ أَنْ أَطُوفَ**» غريب ، تفرد به جرير عن الشيباني"[٢].

١ سنن الدارقطني (٢٨٢/٣).

٢ السنن الكبرى للبيهقي (٢٣٨/٥).

قلت : جرير الضبي ثقة محتج به في الصحيحين وغيرهما ، لكنه كان صحيح الكتاب في حفظه شيء ، ذكر الإمام أحمد : أنه اختلطت عليه أحاديث بعض الرواة ، حتى قدم بهز فعرّفه ، وساء حفظه في آخر عمره[1]. قال الذهبي: "صدوق ، يحتج به في الكتب"[2].

*** وخولف جرير بن عبد الحميد عن أبي إسحاق في لفظ هذا الحديث من أوجه :**

* **الوجه الأول** : خولف في الرواية عن أبي إسحاق سليمان الشيباني في لفظ «سَعَيْتُ قَبْلَ أَنْ أَطُوفَ» من طرق:

* **الطريق الأول** : رواية أسباط بن محمد القرشي ، عن أبي إسحاق الشيباني بلفظ : «**سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ**» فذكره ، رواه عنه جماعة :

١- أبو بكر بن أبي شيبة: رواه في مسنده (٧٨٢) ، وكذا في المصنف (١٤٩٦٧) ، (٣٦١٤٥) ، ومن طريقه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٤٦٩) ، (٢٦٦٩) ، والطبراني في المعجم الكبير (٤٧٣).

٢- أحمد بن الحسن ابن القاسم الكوفي : رواه عنه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٤٠٧٤).

٣- محمد بن الصبّاح : خرج حديثه الحاكم (٧٤٣٠).

٤- أحمد بن محمد بن يحيى القطان: خرج حديثه القاسم بن الفضل الثقفي في الجزء الرابع من الثقفيات (٢٣) ، وابن عساكر في معجم شيوخه (٧٥٤).

قال ابن عساكر بعده : "هذا حديث حسن محفوظ من حديث زياد ، رواه عنه جماعة".

(**أربعتهم**) عن أسباط بن محمد ، عن أبي إسحاق الشيباني ، بلفظه : «سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ» ، إلا أن أحمد بن الحسن الكوفي ، وأحمد بن

---

١ انظر : الضعفاء الكبير للعقيلي (٢٠٠/١) ، تهذيب الكمال للمزي (٥٥١/٤) ، تقريب التهذيب (ص:١٣٩).

٢ ميزان الاعتدال (٣٩٤/١).

محمد القطان زادا فيه ، قال : «حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ ، أَوْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يَحْلِقَ». وأسباط بن محمد ثقة تكلم في روايته عن الثوري وحده ، بينما قال يحي بن معين : "وهو عندنا ثبت فيما يروي عن مطرف والشيباني ، وقد سمعت أنا منه"[1] ، قلت : وهذا إسناد صحيح ، وهو من رواية أسباط عن الشيباني ، عن زياد بن علاقة ، لم يذكر فيه السعي قبل الطواف.

* **الطريق الثاني** : رواية النضر بن محمد ، عن أبي إسحاق الشيباني ، خرج حديثه أبو نعيم في الطب النبوي (١٧) ، ولم يذكر الشاهد من الحديث بل ذكر طرفه الآخر بلفظ : «تَدَاوَوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يُنْزِلْ دَاءً إِلاَّ أَنْزَلَ لَهُ دَوَاءً». لكن رواه عنه أحمد بن عبد الله الفريابي ، قال أبو نعيم الحافظ : "كان وضاعاً". قال الذهبي: "وقد رأيت البخاري يروى عنه في كتاب الضعفاء"[2].

* **الطريق الثالثة** : رواية سليمان العامري ، عن أبي إسحاق الشيباني ، خرج حديثه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٤٤) ، ولم يذكر الحديث بل ذكر طرفاً آخر : بلفظ : «يَدُ اللَّهِ عَلَى الْجَمَاعَةِ ، فَإِذَا شَذَّ الشَّاذُّ مِنْهُمُ اخْتَطَفَتْهُ الشَّيَاطِينُ ، كَمَا يَخْتَطِفُ الشَّاةَ ذِئْبُ الْغَنَمِ» ، وفيه سليمان بن عبد الرحمن العامري لم يوثق بمعتبر ، وتفرد ابن حبان بذكره في "الثقات"[3].

* **الوجه الثاني** : خولف أبو إسحاق الشيباني في رواية جرير الضبي عنه ، عن زياد بن علاقة بلفظ : «**سَعَيْتُ قَبْلَ أَنْ أَطُوفَ**» من طرق :

* **الطريق الأول** : رواية محمد بن جحادة : خرج حديثه ابن خزيمة (٢٩٥٥)، فرواه عن محمد بن بشار. ورواه الطبراني في المعجم الكبير (٤٨٤). وابن حزم في حجة الوداع (١٩١) ، من طريق محمد بن المثنى. ورواه الحاكم (٨٢١٠) ، من طريق شعيب بن الحجاب. (ثلاثتهم) : عن عمرو بن عاصم ، ثنا أبو العوام عمران بن داود القطان ، عن محمد بن

---

١ انظر : تهذيب التهذيب (٢١١/١) ، تقريب التهذيب (ص:٩٨).

٢ ميزان الاعتدال (١٠٨/١) ، ديوان الضعفاء للذهبي (ص:٦).

٣ انظر : تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٥/١٢) ، قال ابن حجر في تقريب التهذيب (ص: ٢٥٣) : "مقبول".

جحادة ، عن زياد بن علاقة مطولاً بلفظ : "سَأَلَهُ رَجُلٌ نَسِيَ أَنْ يَرْمِيَ الْجِمَارَ ، قَالَ: «ارْمِ وَلاَ حَرَجَ» ، ثُمَّ أَتَاهُ آخَرُ ، **فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللهِ نَسِيتُ الطَّوَافَ ، فَقَالَ** : «**طُفْ وَلاَ حَرَجَ**» ، ثُمَّ أَتَاهُ آخَرُ : حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ . قَالَ: «اذْبَحْ وَلاَ حَرَجَ» ، قَالَ : فَمَا سَأَلُوهُ يَوْمَئِذٍ عَنْ شَيْءٍ إِلاَّ قَالَ: «لاَ حَرَجَ وَلاَ حَرَجَ» ، وزاد أبو موسى عند الطبراني وابن حزم أول الحدث قوله ﷺ : «أُمَّكَ وَأَبَاكَ ، وَأُخْتَكَ وَأَخَاكَ، ثُمَّ أَدْنَاكَ» ، قَالَ : فَجَاءَ قَوْمٌ، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللهِ! قَتَلَنَا بَنُو يَرْبُوعٍ ؟ فَقَالَ : «لاَ تَجْنِي نَفْسٌ عَلَى أُخْرَى» ، وفي آخره زاد : «مَا أَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ دَاءً إِلاَّ أَنْزَلَ لَهُ دَوَاءً إِلاَّ الْهَرَمَ».

– ورواه ابن ماجه (٢٦٧٢) عن محمد بن عبد الله بن عبيد الله بن عقيل. والخرائطي في مساوئ الأخلاق (٢٦) ، من طريق عبيد الله بن جرير بن جبلة. وأبو نعيم في الطب النبوي (١٨) من طريق محمد بن المثنى. (ثلاثتهم) ، عن عمرو بن عاصم ، لكن لم يذكر واحد منهم ألفاظ التقديم والتأخير في الحج ، فألفاظهم مختصرة ، لفظ ابن ماجه : «لاَ تَجْنِي نَفْسٌ عَلَى أُخْرَى» ، ولفظ الخرائطي : «رُفِعَ الْحَرَجُ ، إِلاَّ رَجُلٌ اقْتَرَضَ مِنْ عِرْضِ أَخِيهِ ظُلْمًا ، فَذَاكَ الَّذِي حَرِجَ وَهَلَكَ» ، ولفظ أبي نعيم : «ما أَنْزَلَ اللهُ دَاءً إِلاَّ أَنْزَلَ لَهُ دَوَاءً إِلاَّ الهَرَم». وفي إسناده أبو العوام عمران القطان : صدوق يهم ، فيخالف[1].

* **الطريق الثاني** : رواية محمد بن بشر الأسلمي : خرج حديثه الطبراني في المعجم الكبير (٤٧٦) من طريق أبي حفص عمرو بن علي الفلاس. والدارقطني في الثالث والثمانين من الفوائد الأفراد (٦٢) ، وأبو القاسم المروزي في المنتقى من حديثه (٧) ، من طريق محمد بن شعبة بن جُوَان. والحاكم (٨٢١٧) ، من طريق سليمان بن سيف الحراني معلقاً. (ثلاثتهم) عن أبي عاصم الضحاك بن مخلد النبيل ، عن محمد بن بشر ، عن زياد بن علاقة به ، بلفظ: "شَهِدْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَالنَّاسُ يَسْأَلُونَهُ ، وَهَذَا يَقُولُ : حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَنْحَرَ ، **وَهَذَا يَقُولُ: فَعَلْتُ كَذَا وَكَذَا قَبْلُ** ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُولُ : «لاَ حَرَجَ لاَ حَرَجَ». زاد محمد بن شعبة آخره : "قَالَ رجل:

١ تهذيب الكمال للمزي (٢٢/٣٣٠) ، تقريب التهذيب (ص:٤٢٩).

يَا رَسُول الله! مَا خير مَا أعطي النَّاس ؟ قَالَ: «خُلُقٌ حَسَنٌ». قَالُوا : نَتَدَاوى؟ قَالَ : نعم ؛ «إِنَّ اللهَ لم يُنْزِلْ دَاءً إِلاَّ أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً إِلاَّ السَّام»". وإسناده حسنٌ ، فمحمد بن بشر العبدي وثقه ابن معين ، وذكره ابن حبان في "ثقاته" ، قال ابن حجر : "صدوق"[1].

* **الطريق الثالثة** : رواية شعبة بن الحجاج : خرج حديثه الطيالسي (١٣٢٨). وأحمد (١٨٤٥٤) ، عن محمد بن جعفر. والبخاري في التاريخ الكبير (٢٠/٢) ، عن حفص بن عمر النميري. والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤٠٨٠) من طريق وهب وسعيد بن عامر. والطبراني في المعجم الكبير (٤٦٣) ، ومكارم الأخلاق (١٢) ، من طريق مسلم بن إبراهيم وسليمان بن حرب. والحاكم (٤١٦) ، من طريق سعيد بن عامر وبكر بن بكار وآدم بن أبي إياس ومعاذ العنبري. وابن بشران في الأمالي (٨١٢) من طريق حفص بن عمر النميري. والبيهقي في السنن الكبرى (١٩٥٥٩) ، من طريق حفص بن عمر. وفي شعب الإيمان (١٤٣٥) ، من طريق سعيد بن عامر الضبعي. وفي الآداب (٦٩١) ، من طريق الطيالسي. (**عشرتهم**) ، عن شعبة بن الحجاج ، عن زياد بن علاقة ، عن أسامة ﷺ ، قال : "أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِعَرَفَاتٍ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ وَكَانَ عَلَى رُءُوسِ أَصْحَابِهِ الطَّيْرُ ، فَجَاءَتْهُ الأَعْرَابُ مِنْ هَهُنَا وَهَهُنَا : يَا رَسُولَ اللهِ! **عَلَيْنَا حَرَجٌ فِي كَذَا وَكَذَا ؟ عَلَيْنَا حَرَجٌ فِي كَذَا وَكَذَا** ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «عِبَادَ اللهِ ، رَفَعَ اللهُ الْحَرَجَ إِلاَّ مَنِ اقْتَرَضَ مِنَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ ظُلْمًا ، فَذَلِكَ الَّذِي حَرَجَ وَهَلَكَ» ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ! نَتَدَاوَى ؟ قَالَ : «تَدَاوَوْا فَإِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يُنْزِلْ دَاءً إِلاَّ وَضَعَ لَهُ دَوَاءً إِلاَّ الْهَرَمَ» ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللهِ! فَمَا خَيْرُ مَا أُعْطِيَ النَّاسُ؟ فَقَالَ: «إِنَّ النَّاسَ لَمْ يُعْطَوْا شَيْئًا خَيْرًا مِنْ خُلُقٍ حَسَنٍ». هذا لفظ الأكثر ، واختصر الطيالسي ، والطبراني في "مكارم الأخلاق" والطحاوي في شرح معاني الآثار بعض ألفاظه.

---

١ تاريخ ابن معين رواية الدوري (٢٦٨/٣) ، تهذيب الكمال (٢٤/ ٥١٩) ، تقريب التهذيب (ص:٤٦٩).

– ورواه الطيالسي في موضع (١٣٢٩) ، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤٤٢٤) ، من طريق سليمان بن حرب ، كلاهما (الطيالسي ، وسليمان) مختصراً بذكر حسن الخلق. ورواه أبو داود السجستاني (٣٨٥٥) ، من طريق حفص بن عمر. والبيهقي في السنن الصغير (٣٠٩٦) ، من طريق حفص بن عمر. وأبو نعيم في الطب النبوي (١٤) ، (٤٨) من طريق الطيالسي. كلاهما (حفص ، والطيالسي) عن شعبة مختصراً بذكر التداوي. ورواه النسائي في السنن الكبرى (٥٨٤٤) ، (٥٨٥٠) ، (٧٥١١) ، من طريق خالد بن الحارث مختصراً بلفظ: "فَكَأَنَّ عَلَى رُءُوسِهِمُ الطَّيْرُ" ، وأخرى مختصراً بذكر التداوي.

– وزاد المحاملي في أماليه (٢٤٧). وابن المقرئ في الرخصة في تقبيل اليد(٢)، كلاهما من طريق سعيد بن عامر ، قال : «قُمْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَبَّلْنَا يَدَهُ».

– وزاد إسحاق بن راهويه (٩٢٣). وابن الأعرابي معجمه (٢٠٤١) ، وفي القبل والمعانقة والمصافحة (٣) ، من طريق سعيد بن عامر : «ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَقَامَ النَّاسُ فَجَعَلُوا يُقَبِّلُونَ يَدَهُ ، فَأَخَذْتُهَا وَوَضَعْتُهَا عَلَى وَجْهِي ، فَإِذَا هِيَ أَطْيَبُ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ ، وَأَبْرَدُ مِنَ الثَّلْجِ».

– وزاد ابن حبان (٤٠٣) ، من طريق مؤمل بن إسماعيل : "قَالَ : قَالَ رَسُولُ ﷺ : «مَا كَرِهَ اللَّهُ مِنْكَ شَيْئًا فَلاَ تَفْعَلْهُ إِذَا خَلَوْتَ».

قال الحاكم بعده : "هذا حديث صحيح ، ولم يخرجاه والعلة عند مسلم فيه : أن أسامة بن شريك ما روى عنه غير زياد ، وقد روى عن علي بن الأقمر عنه على أني قد أصلت كتابي هذا على إخراج الصحابة ، وإن لم يكن لهم غير راو واحد ، ولهذا الحديث طرق سبيلنا أن نخرجها بمشيئة الله تعالى في كتاب الطب".

وقال ابن بشران هَذَا : "هذا حديث محفوظ من حديث شعبة ، وهو حديث عال من حديث شعبة".

قلت : وهذا من أصح الأسانيد عن زياد بن علاقة ، وعلى كثرة طرقه عن شعبة لم يذكر فيه السعي قبل الطواف ، بل قال فيه : "**عَلَيْنَا حَرَجٌ فِي كَذَا وَكَذَا ؟ عَلَيْنَا حَرَجٌ فِي كَذَا وَكَذَا ؟**".

* **الطريق الرابعة** : رواية سفيان بن عيينة : خرج حديثه : الحميدي (٨٤٥). وابن أبي شيبة في المصنف (٢٥٥٤٢) ، وفي المسند (٧٨١). وإسحاق بن راهويه في مسنده (٩٢٢). وابن ماجه (٣٤٣٦) ، من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ، وهشام بن عمار. وسعدان بن نصر في جزئه (٩). وعلي بن حرب الطائي في الثاني من حديث سفيان بن عيينة (١). وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٤٦٧) (٢٦٦٨) ، من طريق أبي بكر بن أبي شيبة. والخرائطي في مساوئ الأخلاق (٢٧) ، من طريق علي بن حرب. وابن حبان (٦٠٦١) ، من طريق إبراهيم الرمادي. والطبراني في المعجم الكبير (٤٦٩) ، من طريق أبي بكر بن أبي شيبة. والحاكم في المستدرك (٧٤٣٠) ، من طريق الحميدي. والبيهقي في السنن الكبرى (٢١١٥٣) ، وفي شعب الإيمان (٦٢٣٤) ، (٧٦٢٤) ، وفي الآداب (١٢١) ، من طريق سعدان بن نصر. وأبو موسى المديني في كتاب اللطائف من علوم المعارف (٣٨٦) (٣٨٨) (٣٨٩) ، من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ، ومسدد ، ومحمد عبد الرحمن الصيرفي.

(**تسعتهم**) ، عن سفيان ، عن زياد بن علاقة ، عن أسامة ﷺ. بلفظ : "قَالَ: شَهِدْتُ الأَعَارِيبَ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : **هَلْ عَلَيْنَا جُنَاحٌ فِي كَذَا فِي كَذَا ؟ فَقَالَ** : «عِبَادَ اللَّهِ ، وَضَعَ اللَّهُ الْحَرَجَ إِلاَّ مَنِ اقْتَرَضَ مِنْ عِرْضِ أَخِيهِ شَيْئًا ، فَذَلِكَ الَّذِي حَرِجَ وَهَلَكَ» ، قالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ نَتَدَاوَى ؟ قَالَ: «تَدَاوَوْا عِبَادَ اللَّهِ ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يُنْزِلْ دَاءً إِلاَّ وَقَدْ أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً إِلاَّ الْهَرَمَ»، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَمَا خَيْرُ مَا أُعْطِيَ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ ؟ قَالَ: «خُلُقٌ حَسَنٌ». إلا أن الحميدي في رواية الحاكم ، وأبو بكر بن أبي شيبة في غير رواية ابن ماجه ، وعلي بن حرب عند الخرائطي ، اختصروا ذكر التداوي وحسن الخلق. وإلا سعدان بن نصر فاختصر التداوي ، وعلي بن حرب في حديثه عن سفيان فاختصر حسن الخلق. ورواه ابن أبي شيبة في المصنف

(٢٥٣١٤) ، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤٤٢٣) ، من طريق يونس. والخرائطي في كتاب مكارم الأخلاق ومعاليها (١٤) ، من طريق علي بن حرب. والطبراني في المعجم الكبير (٤٦٨) ، من طريق مسدد. أربعتهم (أبو بكر ، ويونس ، وعلي ، ومسدد) ، عن سفيان مختصراً بذكر حسن الخلق. ورواه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٣٤١٧) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٧١٥٨) ، من طريق إبراهيم الرمادي ، كلاهما (أبو بكر ، والرمادي) ، عن سفيان مختصراً بذكر التداوي.

قلت : وهذا من أصح الأسانيد عن زياد بن علاقة ، وعلى كثرة طرقه عن سفيان ، فلم تختلف روايته عن رواية شعبة إلا بلفظ "أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِعَرَفَاتٍ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ وَكَانَ عَلَى رُءُوسِ أَصْحَابِهِ الطَّيْرُ" فلم يذكرها سفيان ، لكنهما وهما الجبلان في الحفظ اتفقا في لفظ سؤال الأعاريب ، قال شعبة : "**عَلَيْنَا حَرَجٌ فِي كَذَا وَكَذَا** ؟" ، وقال سفيان : "**هَلْ عَلَيْنَا جُنَاحٌ فِي كَذَا فِي كَذَا** ؟" ، ولم يذكرا فيه السعي قبل الطواف.

* **الطريق الخامسة** : رواية عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي : خرج حديثه: أبو داود الطيالسي (١٣٢٨) (١٣٢٩) ، والحاكم في المستدرك (٧٤٣٠) ، من طريق يزيد بن هارون. والبيهقي في الآداب (٦٩١) ، وفي المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي (٦٥٧) من طريق الطيالسي. كلاهما (الطيالسي ، ويزيد) ، عن المسعودي ، عن زياد بن علاقة ، عن أسامة ﷺ ، بلفظ مقارب للفظ شعبة ، قال : "أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، وَأَصْحَابُهُ كَأَنَّمَا عَلَى رُءُوسِهِمُ الطَّيْرُ ، وَجَاءَتِ الأَعْرَابُ مِنْ جَوَانِبَ فَسَأَلُوهُ عَنْ أَشْيَاءَ لاَ بَأْسَ بِهَا ، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ! **عَلَيْنَا حَرَجٌ فِي كَذَا ؟ عَلَيْنَا حَرَجٌ فِي كَذَا ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ** : «عِبَادَ اللَّهِ، وَضَعَ اللَّهُ الْحَرَجَ أَوْ قَالَ: رَفَعَ اللَّهُ الْحَرَجَ إِلَّا امْرُؤٌ أَقْرَضَ امْرَأً ظُلْمًا فَكَذَلِكَ يُحْرَجُ وَيَهْلَكُ». وَسَأَلُوهُ عَنِ الدَّوَاءِ، فَقَالَ: «عِبَادَ اللَّهِ، تَدَاوَوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَضَعْ دَاءً إِلاَّ وَضَعَ لَهُ دَوَاءً إِلاَّ دَاءً وَاحِدًا الْهَرَمُ». فَكَانَ أُسَامَةُ قَدْ كَبُرَ، فَقَالَ: هَلْ تَرَوْنَ لِي مِنْ دَوَاءٍ؟ قَالَ: وَسُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَا خَيْرُ مَا أُعْطِيَ النَّاسُ ؟ قَالَ: «خُلُقٌ حَسَنٌ»". ورواه أحمد (١٨٤٥٣) ، وابن أبي شيبة في مسنده (٧٨٣) ، وابن أبي

عاصم في الآحاد والمثاني (١٤٧٠) ، والطبراني في المعجم الكبير (٤٨٦) ، من طريق وكيع عنه ، مختصراً بلفظ «أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ حَوْلَهُ كَأَنَّمَا عَلَى رُءُوسِهُمُ الطَّيْرُ». والمسعودي كان قد اختلط ، والطيالسي ويزيد بن هارون ممن سمع منه بعد الاختلاط ، بخلاف وكيع بن الجراح الذي رواه عنه مختصراً فقد سمع منه قديماً[1]. لكن المسعودي ضبط لفظ الحديث كما رواه شعبة وسفيان ، بلفظ: **"عَلَيْنَا حَرَجٌ فِي كَذَا ؟ عَلَيْنَا حَرَجٌ فِي كَذَا"**، فدل على أنه حفظه.

قلت : ولم يذكر المسعودي السعي قبل الطواف.

* **الطريق السادسة** : رواية مسعر بن كدام : خرج حديثه النسائي في السنن الكبرى (٧٥١٢) ، من طريق إسحاق بن يوسف. والحاكم (٧٤٣٠) (٨٢٠٦) ، من طرق عن علي بن محمد الطَّنَافسي ومحمد بن عبيد الطَّنَافسي وخلاّد بن يحيى وأبي بكر الحنفي. (خمستهم) ، عن مسعر ، عن زياد بن علاقة ، عن أسامة ﷺ بلفظ : "شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَالأَعْرَابُ يَسْأَلُونَهُ ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! **عَلَيْنَا حَرَجٌ فِي كَذَا ؟ عَلَيْنَا حَرَجٌ فِي كَذَا؟** لأَشْيَاءَ لَيْسَ بِهَا بَأْسٌ ، فَقَالَ : «عِبَادَ اللَّهِ! إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ الْحَرَجَ إِلاَّ مَنِ اقْتَرَفَ مِنْ عِرْضِ امْرِئٍ مُسْلِمٍ ظُلْمًا ، فَذَلِكَ الَّذِي حَرِجَ وَهَلَكَ» ، فَقَالُوا : نَتَدَاوَى يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : «نَعَمْ ، تَدَاوَوْا عِبَادَ اللَّهِ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَضَعْ دَاءً إِلاَّ وَضَعَ لَهُ دَوَاءً ، غَيْرَ دَاءٍ وَاحِدٍ» ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا هُوَ؟ قَالَ : «الْهَرَمُ» ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا خَيْرُ مَا أُعْطِيَ الإِنْسَانُ ؟ قَالَ : «خُلُقٌ حَسَنٌ». إلا أن إسحاق بن يوسف عند النسائي لم يذكر حسن الخلق ، و علي بن محمد الطَّنَافسي عند الحاكم اختصره فلم يذكر حسن الخلق ولا التداوي.

قلت : وهذا إسناد صحيح ، ولم يذكر مسعر السعي قبل الطواف ، بل رواه كشعبة وسفيان بلفظ : "**عَلَيْنَا حَرَجٌ فِي كَذَا ؟ عَلَيْنَا حَرَجٌ فِي كَذَا ؟**".

* **الطريق السابعة** : رواية أبي خيثمة زهير بن معاوية الجعفي : خرج حديثه : علي بن الجعد (٢٥٨٦) ، ومن طريقه الأبنوسي في مشيخته (١٢) ،

١ الكواكب النيرات (ص:٢٨٨) ، (ص:٢٩٣).

والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (١٣٨١). ورواه الحاكم (٧٤٣٠) ، من طريق يحيى بن يحيى. كلاهما (ابن الجعد ، ويحيى) ، عن زهير بن معاوية ، عن زياد بن علاقة ، عن أسامة ﷺ بلفظ : "كُنْتَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَلَّمَ، فَجَاءَتِ الأَعْرَابُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ ، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ! **أَعَلَيْنَا حَرَجٌ فِي كَذَا وَكَذَا ؟ فَقَالَ** : «عِبَادَ اللَّهِ! وَضَعَ اللَّهُ الْحَرَجَ إِلاَّ مَنِ اقْتَرَضَ امْرَأً مُسْلِمًا ظُلْمًا فَذَلِكَ هَلَكَ أَوْ حَرِجَ وَهَلَكَ» ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَتَدَاوَى ؟ قَالَ : «نَعَمْ ، عِبَادَ اللَّهِ! إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يُنْزِلْ أَوْ لَمْ يَضَعْ دَاءً إِلاَّ وَأَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً غَيْرَ دَاءٍ وَاحِدٍ الْهَرَمُ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ!، مَا خَيْرُ مَا أُعْطِيَ الإِنْسَانُ أَوِ الْمُسْلِمُ قَالَ : «الْخُلُقُ الْحَسَنُ». إلا أن لفظ يحيى بن يحيى ، عن زهير مختصرٌ بدون ذكر التداوي وحسن الخلق. ورواه ابن أبي الدنيا في التواضع والخمول (١٧١) ، وفي مداراة الناس (٧٥) ، وابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك (٣٦٥) ، عن ابن الجعد مختصراً بذكر حسن الخلق.

قلت : وهذا إسناد صحيح ، ولم يذكر زهيرٌ السعي قبل الطواف ، بل رواه كشعبة وسفيان ومسعر وسائر الحفاظ بلفظ : "**أَعَلَيْنَا حَرَجٌ فِي كَذَا وَكَذَا؟**".

* **الطريق الثامنة** : رواية أبي عوانة الوضاح اليشكري : خرج حديثه البخاري في الأدب المفرد (٢٩١) ، عن أبي النعمان محمد الفضل الملقب بعارم. والطبراني في المعجم الكبير (٤٦٤) ، من طرق عن سعيد بن منصور ، ومسدد ، وسهل بن بكار. (أربعتهم) ، عن أبي عوانة ، عن زياد بن علاقة ، عن أسامة ﷺ بلفظ: "كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَجَاءَهُ الأَعْرَابُ : نَاسٌ كَثِيرٌ مِنْ هَهُنَا وَهَهُنَا ، فَأَسْكَتَ النَّاسُ لاَ يَتَكَلَّمُ غَيْرُهُمْ ، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللهِ! **أَعَلَيْنَا حَرَجٌ فِي كَذَا** ؟ - فِي أَشْيَاءَ مِنْ أُمُورِ النَّاسِ لاَ بَأْسَ بِهَا - ، فَقَالَ : «عِبَادَ اللهِ! وَضَعَ اللهُ الْحَرَجَ إِلاَّ مَنِ اقْتَرَضَ امْرَأً ظُلْمًا فَذَلِكَ الَّذِي حَرَجَ وَهَلَكَ». فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللهِ! أَعَلَيْنَا حَرَجٌ أَنْ نَتَدَاوَى ؟ قَالَ : «تَدَاوَوْا عِبَادَ اللهِ ؛ فَإِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَضَعْ دَاءً إِلاَّ وَضَعَ لَهُ دَوَاءً إِلاَّ الْهَرَمَ». قَالُوا : يَا رَسُولَ اللهِ! مَا خَيْرُ مَا أُعْطِيَ الْمَرْءُ ؟ قَالَ : «الْخُلُقُ الْحَسَنُ». إلا أن لفظ

أبي النعمان مختصرٌ بذكر رفع الحرج ، فلم يذكر التداوي وحسن الخلق. ورواه الترمذي (٢٠٣٨) ، عن بشر بن معاذ العقدي ، عن أبي عوانة مختصراً بذكر التداوي فقط ، وقال : "هذا حديث حسن صحيح".

قلت: إسناد أبي عوانة صحيح من طرق متعددة ، ولم يذكر أبو عوانة السعي قبل الطواف ، بل رواه كشعبة وسفيان وسائر الحفاظ بلفظ : "**أَعَلَيْنَا حَرَجٌ فِي كَذَا ؟**".

* **الطريق التاسعة** : رواية عثمان بن حكيم : خرج حديثه ابن حبان (٤٨٦)، وابن أبي شريح في الأحاديث المائة الشريحية (٦٦) ، من طريق علي بن خشرم. والطبراني في المعجم الكبير (٤٧١) ، والأوسط (٦٣٨٠) ، من طريق عمرو بن خالد الحراني. (كلاهما) ، عن عيسى بن يونس. ورواه الحاكم (٨٢١٤) ، من طريق أبي زرعة الرازي الحافظ. كلاهما (عيسى بن يونس ، وأبو زرعة) ، عن عثمان بن حكيم ، عن زياد بن علاقة ، عن أسامة ﷺ بلفظ : "كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ كَأَنَّ عَلَى رؤوسنا الرَّخَمَ ، مَا يَتَكَلَّمُ مِنَّا مُتَكَلِّمٌ ، إِذْ جَاءَهُ نَاسٌ مِنَ الأَعْرَابِ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ! **أَفْتِنَا فِي كَذَا** ، **أَفْتِنَا فِي كَذَا** ، فقَالَ : «أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّ اللَّهَ قَدْ وَضَعَ عَنْكُمُ الْحَرَجَ إِلاَّ امْرَأً اقْتَرَضَ مِنْ عِرْضِ أَخِيهِ فَذَاكَ الَّذِي حَرِجَ وَهَلَكَ». قَالُوا : أَفَنَتَدَاوَى يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ : «نَعَمْ ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يُنْزِلْ دَاءً إِلاَّ أَنْزَلَ لَهُ دَوَاءً غَيْرَ دَاءٍ وَاحِدٍ» ، قَالُوا : وَمَا هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : «الْهَرَمُ». قَالُوا : فَأَيُّ النَّاسِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : «أَحَبُّ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا»". وهذا إسناده صحيح على شرط مسلم ، فعيسى بن يونس وعثمان بن حكيم كلاهما من الثقات[1] ، وتابع عيسى عليه أبو زرعة الرازي الإمام الحافظ.

قلت : ولم يذكر عثمان بن حكيم السعي قبل الطواف ، وإنما رواه بلفظ مقارب للفظ شعبة وسفيان وسائر الحفاظ بلفظ : "**أَفْتِنَا فِي كَذَا ، أَفْتِنَا فِي كَذَا ؟**".

---

١ انظر : تهذيب الكمال (٦٢/٢٣) ، (٣٥٥/١٩) ، تقريب التهذيب (ص:٤٤١) ، (ص:٣٨٣).

* **الطريق العاشرة:** رواية مالك بن مغول : خرج حديثه الطبراني في المعجم الكبير (٤٨٢) ، عن أحمد بن محمد الحمال. وفي الصغير (٥٥٩) ، عن علي بن زيدوس الأصبهاني ، ومن طريقه أبو نعيم في تاريخ أصبهان (٤٣٨/١). ورواه أبو نعيم كذلك في تاريخ أصبهان (٢١٤/١) ، عن أحمد بن علي بن الجارود. (ثلاثتهم) ، عن براهيم بن عامر بن إبراهيم الأصبهاني ، عن أبيه ، عن النعمان بن عبد السلام. ورواه الحاكم كذلك (٨٢٠٧) من طريق محمد بن مصعب القرقسائي. كلاهما(النعمان ، وابن مصعب) ، عن مالك بن مغول ، عن زياد بن علاقة ، عن أسامة ﷺ بلفظ : "شَهِدْتُ النَّبِيَّ ﷺ ، فَأَتَاهُ نَاسٌ مِنَ الأَعْرَابِ يَسْأَلُونَهُ عَنْ يَمِينِهِ ، وَعَنْ يَسَارِهِ : يَا رَسُولَ اللهِ! **هَلْ عَلَيْنَا حَرَجٌ فِي كَذَا وَكَذَا ؟ – مَرَّتَيْنِ –** ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ وَضَعَ الْحَرَجَ ، إِلاَّ مَنِ اقْتَرَضَ امْرَأً مُسْلِمًا ظُلْمًا ، فَذَلِكَ حَرِجَ وَهَلَكَ». قَالُوا : يَا رَسُولَ اللهِ! أَنَتَدَاوَى مِنْ كَذَا وَكَذَا ؟ – مَرَّتَيْنِ – ، قَالَ : «نَعَمْ، تَدَاوَوْا فَإِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يُنْزِلْ دَاءً إِلاَّ أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً غَيْرَ دَاءٍ وَاحِدٍ ، الْهَرَمُ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا خَيْرُ مَا أُعْطِيَ النَّاسُ ؟ قَالَ : «خُلُقٌ حَسَنٌ»". وإسناد الحاكم فيه محمد القرقساني مختلف فيه ، لكثرة خطئه وغلطه[١]، لكن يشده إسناد قرينه النعمان بن عبد السلام ، فهو إسناد صحيح ، فإبراهيم[٢] ، وأبوه عامر[٣] ثقتان ، وكذلك النعمان[٤].

قلت : ولم يذكر مالك بن مغول السعي قبل الطواف ، وإنما رواه كلفظ شعبة وسفيان وسائر الحفاظ بلفظ : "**هَلْ عَلَيْنَا حَرَجٌ فِي كَذَا وَكَذَا ؟**".

* **الطريق الحادي عشر** : رواية إسرائيل بن يونس : خرج حديثه الطبراني في المعجم الكبير (٤٦٦) ، عن عثمان بن عمر الضبي. والحاكم في المستدرك (٧٤٣٠) من طريق إسحاق بن الحسن الحربي. وابن بشران في الأمالي

١ انظر : تهذيب الكمال للمزي (٤٦٠/٢٦) ، ميزان الاعتدال للذهبي (٤٢/٤).
٢ انظر : طبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ ابن حيان (٤٢٥/٣) ، أخبار أصبهان لأبي نعيم (٢١٤/١) ، تأريخ الإسلام للذهبي (٤١/٦).
٣ انظر : تهذيب الكمال للمزي (١١/١٤) تقريب التهذيب لابن حجر (ص:٢٨٧).
٤ انظر : تهذيب الكمال للمزي (٤٥٣/٢٩) تقريب التهذيب لابن حجر (ص:٥٦٤).

(١٣١٧) ، من طريق محمد بن سليمان الواسطي. (ثلاثتهم) ، عن عبد الله بن رجاء الغُدَّاني ، عن إسرائيل ، عن زياد بن علاقة ، عن أسامة ﷺ بلفظ: "شَهِدْتُ النَّبِيَّ ﷺ ، وَأَتَاهُ الأَعْرَابُ ، فَقَالُوا : **عَلَيْنَا حَرَجٌ فِي كَذَا ؟ عَلَيْنَا حَرَجٌ فِي كَذَا** ؟ - فِي أَشْيَاءَ مِنْ أُمُورِهِمْ لاَ بَأْسَ بِهَا - ، فَقَالَ : «عِبَادَ اللهِ! وَضَعَ اللهُ الْحَرَجَ إِلاَّ مِنْ رَجُلٍ اقْتَرَضَ مِنْ عِرْضِ امْرِئٍ مُسْلِمٍ ، فَذَلِكَ الَّذِي حَرَجَ وَهَلَكَ». قَالُوا : يَا رَسُولَ اللهِ! أَنَتَدَاوَى ؟ قَالَ : «نَعَمْ ، تَدَاوَوْا فَإِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يُنْزِلْ دَاءً إِلاَّ وَضَعَ لَهُ شِفَاءً غَيْرَ دَاءٍ وَاحِدٍ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ؟ مَا خَيْرُ مَا أُعْطِيَ الإِنْسَانُ ؟ قَالَ: «خُلُقٌ حَسَنٌ». وإسناده جيد ، فابن رجاء لا بأس به ، إنما أخذوا عليه التصحيف[١] ، وإسرائيل بن يونس ثقة[٢]. ورواية عبد الله بن رجاء عن إسرائيل على شرط البخاري ، ورواية إسرائيل عن زياد على شرط مسلم.

قلت : ولم يذكر إسرائيل السعي قبل الطواف ، وإنما رواه كلفظ شعبة وسفيان وسائر الحفاظ بلفظ : "**عَلَيْنَا حَرَجٌ فِي كَذَا ؟ عَلَيْنَا حَرَجٌ فِي كَذَا؟**".

* **الطريق الثاني عشر** : رواية شيبان بن عبد الرحمن النحوي : خرج حديثه الطبراني في المعجم الكبير (٤٨٣) ، عن أحمد بن زهير التستري[٣] ، ثنا محمد بن عثمان بن كرامة[٤] ، ثنا عبيد الله بن موسى[٥] ، ثنا شيبان[٦] ، عن زياد بن علاقة ، عن أسامة ﷺ بلفظ : "كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، فَجَاءَ

١ انظر : تهذيب الكمال للمزي (٤٩٥/١٤) ، تقريب التهذيب لابن حجر (ص:٣٠٢).
٢ انظر : تهذيب الكمال للمزي (٥١٥/٢) ، ميزان الاعتدال (٢٠٨/١) ، تقريب التهذيب لابن حجر (ص:١٠٤).
٣ انظر : تاريخ الإسلام للذهبي (٥٢/٧) ، إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني (ص:١٩٤).
٤ انظر : تهذيب الكمال للمزي (٩١/٢٦) ، إكمال تهذيب الكمال (٢٧١/١٠).
٥ انظر : تهذيب الكمال للمزي (١٦٥/١٩) ، تقريب التهذيب لابن حجر (ص:٣٧٥).
٦ انظر : تهذيب الكمال للمزي (٥٩٢/١٢) ، تقريب التهذيب لابن حجر (ص:٢٦٩).

الأَعْرَابُ مِنْ كُلِّ نَحْوٍ حَتَّى كَثُرُوا عَلَيْهِ ، وَسَكَتَ النَّاسُ ، فَنَادَوْا : يَا رَسُولَ اللهِ! أَنَتَدَاوَى ؟ قَالَ : «نَعَمْ ، فَإِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَضَعْ دَاءً إِلاَّ وَضَعَ لَهُ شِفَاءً غَيْرَ وَاحِدٍ» ، قَالُوا : مَا هُوَ يَا رَسُولَ اللهِ ؟ قَالَ: «الْهَرَمُ». قَالُوا : يَا رَسُولَ اللهِ! مَا خَيْرُ مَا أُعْطِيَ لِلإِنْسَانُ ؟ قَالَ : «خُلُقٌ حَسَنٌ». فَنَادَوْا: يَا رَسُولَ اللهِ! **عَلَيْنَا حَرَجٌ فِي كَذَا وَكَذَا** ؟ - مِمَّا يَكُونُ مِنَ النَّاسِ - ، قَالَ : «يَا عِبَادَ اللهِ! وَضَعَ اللهُ الْحَرَجَ إِلاَّ مَنِ اقْتَرَضَ مِنْ عِرْضِ امْرِئٍ ، فَذَلِكَ الَّذِي حَرِجَ وَهَلَكَ». وإسناده صحيح فرجاله أثبات ، ورواية عبيد الله بن موسى عن شيبان على شرط الشيخين.

قلت : ولم يذكر شيبان السعي قبل الطواف ، وإنما رواه كلفظ شعبة وسفيان وسائر الحفاظ بلفظ : "**عَلَيْنَا حَرَجٌ فِي كَذَا وَكَذَا** ؟".

* **الطريق الثالثة عشرة** : رواية أبي حمزة محمد بن ميمون السكري : خرج حديثه الحاكم في موضعين (٧٤٣٠) (٨٢١١) ، عن أبي الحسن محمد بن عبد الله السني[١] ، عن أبي الموجه[٢] ، عن عبدان[٣] ، عن أبي حمزة[٤] ، عن زياد بن علاقة ، عن أسامة ﷺ ، وذكر رواية أبي حمزة ضمن جماعة ولم يميز بلفظ: "شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَالأَعْرَابُ يَسْأَلُونَه ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! **عَلَيْنَا حَرَجٌ فِي كَذَا ؟ عَلَيْنَا حَرَجٌ فِي كَذَا** ؟ ، - لأَشْيَاءَ لَيْسَ بِهَا بَأْسٌ، فَقَالَ : «عِبَادَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ الْحَرَجَ إِلاَّ مَنِ اقْتَرَفَ مِنْ عِرْضِ امْرِئٍ مُسْلِمٍ ظُلْمًا ، فَذَلِكَ الَّذِي حَرِجَ وَهَلَكَ». فَقَالُوا : نَتَدَاوَى يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ:

---

١ ترجمه ابن حجر في لسان الميزان (٢٧٠/٧) ، وقال : "قال ابن أبي معدان : كان ثقة في الحديث كذوب اللهجة في حديث الناس وفي المعاملات".

٢ قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (٣٤٧/١٣) ، : "الشيخ ، الإمام ، محدث مرو ، أبو الموجه محمد بن عمرو الفزاري المروزي ، اللغوي الحافظ ". وانظر : تاريخ الإسلام (٨١٨/٦).

٣ هو عبد الله بن عثمان بن جبلة ، لقبه عبدان ثقة حافظ ، انظر : تهذيب الكمال للمزي (٢٧٦/١٥) ، تقريب التهذيب لابن حجر (ص:٣١٣).

٤ هو محمد بن ميمون السكري ثقة مشهور إلا أنه عمي بصره آخر عمره ، انظر : تهذيب الكمال للمزي (٥٤٤/٢٦) ، ميزان الاعتدال (٥٣/٤) ،تقريب التهذيب لابن حجر (ص:٥١٠). قلت : رواية عبدان ؛ عبد الله بن عثمان عن أبي حمزة على شرط البخاري ومسلم.

«نَعَمْ ، تَدَاوَوْا عِبَادَ اللَّهِ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَضَعْ دَاءً إِلاَّ وَضَعَ لَهُ دَوَاءً ، غَيْرَ دَاءٍ وَاحِدٍ» ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا هُوَ ؟ قَالَ : «الْهَرَمُ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا خَيْرُ مَا أُعْطِيَ الإِنْسَانُ؟ قَالَ : «خُلُقٌ حَسَنٌ». قلت: إسناده صحيح رجاله ثقات ، وشيخ الحاكم روى عنه هو والدارقطني وابن منده[1] ، ولم يضعف بمعتبر.

قلت : ولم يذكر أبو حمزة السعي قبل الطواف ، وإنما رواه كلفظ شعبة وسفيان وسائر الحفاظ بلفظ : "**عَلَيْنَا حَرَجٌ فِي كَذَا ؟ عَلَيْنَا حَرَجٌ فِي كَذَا**".

* **الطريق الرابعة عشرة** : رواية المطلب بن زياد : خرج حديثه الحاكم (٧٤٣٠) ، عن أحمد بن جعفر القطيعي ، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ، حدثني أبي ، ثنا المطلب بن زياد ، ثنا زياد بن علاقة ، عن أسامة ﷺ ، وذكر رواية المطلب ضمن جماعة ولم يميز بلفظ : "شَهِدْتُ الأَعَارِيبَ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى ﷺ : **هَلْ عَلَيْنَا حَرَجٌ فِي كَذَا وَكَذَا ؟** فَقَالَ: «عِبَادَ اللَّهِ وَضَعَ اللَّهُ الْحَرَجَ إِلَّ مَنِ اقْتَرَضَ مِنْ عِرْضِ أَخِيهِ شَيْئًا فَذَلِكَ الَّذِي حَرَجٌ وَهَلَكٌ». ورواه أحمد (١٨٤٥٥) ، ومن طريقه تمام في فوائده (١٢٩٠). ورواه الطبراني في المعجم الكبير (٤٩١) من طريق سريج بن يونس. وأبو نعيم في الطب النبوي (٥٢٤) من طريق عمر بن الأحوص. (ثلاثتهم) ، عن المطلب بن زياد به ، إلا أنهم لم يذكروا موضع الشاهد في الحرج ، ذكروه مختصراً بذكر التداوي. وإسناده صحيح إلى المطلب بن زياد ، وهو صدوق حسن الحديث[2].

قلت : ولم يذكر المطلب بن زياد السعي قبل الطواف ، وإنما رواه كلفظ شعبة وسفيان وسائر الحفاظ بلفظ : "**هَلْ عَلَيْنَا حَرَجٌ فِي كَذَا وَكَذَا ؟**".

---

١ انظر : الدليل المغني لشيوخ الإمام أبي الحسن الدار قطني (ص:٤١٩).

٢ المطلب وثقه الجمهور كأحمد بن حنبل الذي روى عنه ، وتشدد أبو حاتم فقال : "لا يحتج به" ، وقال عنه ابن عدي: "وللمطلب أحاديث حسان وغرائب ، ولم أر له حديثا منكراً فأذكره ، وأرجو أنه لا بأس بِه". انظر : الكامل في ضعفاء الرجال (٢٢٥/٨) ، تهذيب الكمال للمزي (٧٨/٢٨) ، ميزان الاعتدال (١٢٨/٤).

* **الطريق الخامسة عشرة** : رواية يحيى بن أيوب البجلي : خرج حديثه الطبراني في المعجم الكبير للطبراني (٤٨٠) ، من طريق عامر بن مدرك ، ثنا يحيى بن أيوب ، عن زياد بن علاقة ، عن أسامة ﷺ بلفظ : "أَتَى النَّبِيَّ ﷺ قَوْمٌ مِنَ الأَعْرَابِ – مُتَقَلِّدِي السُّيُوفِ – ، فَأَكَبُّوا عَلَيْهِ يَسْأَلُونَهُ ، فَأَشْفَقْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَدَنَوْنَا مِنْهُمْ ، قَالَ : وَسَمِعْتُهُمْ يَقُولُونَ : **هَلْ عَلَيْنَا حَرَجٌ فِي كَذَا ؟ هَلْ عَلَيْنَا حَرَجٌ فِي كَذَا** ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «يَا أَيُّهَا النَّاسُ وَضَعَ اللهُ الْحَرَجَ إِلاَّ رَجُلٌ اقْتَرَضَ مِنْ عِرْضِ أَخِيهِ مُسْلِمًا فَذَلِكَ الَّذِي حَرِجَ وَهَلَكَ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ! نَتَدَاوَى مِنْ كَذَا ؟ نَتَدَاوَى مِنْ كَذَا ؟ قَالَ : «تَدَاوَوْا فَإِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يُنْزِلْ دَاءً إِلاَّ أَنْزَلَ لَهُ دَوَاءً إِلاَّ الْهَرَمَ». قَالُوا : يَا رَسُولَ اللهِ! مَا خَيْرُ مَا أُعْطِيَ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ فِي الدُّنْيَا ؟ قَالَ: «الْخُلُقُ الْحَسَنُ». وفيه عامر بن مدرك ، قال أبو حاتم : "شيخ" ، وذكره ابن حبان في "ثقاته" ، وقال : "ربما أخطأ". ، وصحح حديثه هو والحاكم[1] ، وقد توبع شيخه يحيى بن أيوب في حديثه هذا مما يدل على أن عامراً ما أخطأ في هذا الحديث.

قلت : ولم يذكر يحيى بن أيوب السعي قبل الطواف ، وإنما رواه كلفظ شعبة وسفيان وسائر الحفاظ بلفظ : "**هَلْ عَلَيْنَا حَرَجٌ فِي كَذَا ؟ هَلْ عَلَيْنَا حَرَجٌ فِي كَذَا ؟**".

* **الطريق السادس عشرة** : رواية علقمة بن مرثد : خرج حديثه الخرائطي في مساوئ الأخلاق (٢٧) ، من طريق سعدان بن يزيد البزاز. والطبراني في المعجم الكبير (٤٧٩) من طريق محمد بن حرب النَّشائيُّ. و(كلاهما) ، عن عمر بن شبيب المسْلِي ، عن عمرو بن قيس الملائي ، عن علقمة بن مرثد ، عن زياد بن علاقة ، عن أسامة ﷺ بلفظ : "أَتَى الأَعْرَابُ رَسُولَ اللهِ ﷺ ، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللهِ! **عَلَيْنَا حَرَجٌ فِي كَذَا ؟ عَلَيْنَا حَرَجٌ فِي كَذَا** ؟ قَالَ : «لاَ حَرَجَ ، وَضَعَ اللهُ الْحَرَجَ إِلاَّ امْرِءاً اقْتَرَضَ مِنْ عِرْضِ أَخِيهِ فَذَلِكَ الْحَرَجُ». قَالُوا : يَا رَسُولَ اللهِ! أَنَتَدَاوَى ؟ قَالَ : «تَدَاوَوْا، فَإِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يُنْزِلْ دَاءً

---

١ انظر : الثقات لابن حبان (٥٠١/٨) ، إكمال تهذيب الكمال (١٤٩/٧) ، تقريب التهذيب (ص:٢٨٨).

أَلاَّ وَقَدْ أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً إِلاَّ الْهَرَمَ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ،! مَا خَيْرُ مَا أُعْطِيَ الإِنْسَانُ ؟ قَالَ: «الْخُلُقُ الْحَسَنُ. وفي إسناده عمر بن شبيب المسْلي فيه ضعف من جهة حفظه[1] ، لكنه توبع من طرق كثيرة ، فدل على أنه حفظ لفظه.

قلت : ولم يذكر علقمة بن مرثد السعي قبل الطواف ، وإنما رواه كلفظ شعبة وسفيان وسائر الحفاظ بلفظ : " **عَلَيْنَا حَرَجٌ فِي كَذَا ؟ عَلَيْنَا حَرَجٌ فِي كَذَا ؟**".

* **الطريق السابع عشرة** : رواية سماك بن حرب : خرج حديثه الطبراني في المعجم الكبير (٤٧٧) ، من طريق عمر بن يحيى الأُبْلِي ، ثنا حفص بن جميع ، ومن طريقه أبو نعيم في الطب النبوي (١٥) مختصراً بذكر التداوي. ورواه الحاكم (٨٢١٦) ، من طريق عمرو بن أبي قيس. (كلاهما) ، عن سماك بن حرب ، عن زياد بن علاقة ، عن أسامة ﷺ بلفظ : "جَاءَتِ الأَعْرَابُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَسْأَلُونَهُ : **عَلَيْنَا حَرَجٌ فِي كَذَا ؟** فَقَالَ : «وَضَعَ اللهُ الْحَرَجَ إِلاَّ عَلَى رَجُلٍ اقْتَرَضَ مِنْ عِرْضِ أَخِيهِ ، فَذَلِكَ الَّذِي حَرِجَ وَهَلَكَ». وَقَالَ : «مَا أَنْزَلَ اللهُ مِنْ دَاءٍ إِلاَّ أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً إِلاَّ الْهَرَمَ». وفي الإسناد الأول : عمر بن يحيى وحفص بن جميع ، كلاهما ضعيف[2] ، وفي الثاني : عمرو بن أبي قيس الرازي صدوق له أوهام[3]. وقد رووه عن سماك كرواية الحفاظ كشعبة وسفيان وغيرهم بلفظ : "**عَلَيْنَا حَرَجٌ فِي كَذَا ؟**".

قال الحاكم : "فقد رواه عشرة من أئمة المسلمين وثقاتهم ، عن زياد بن علاقة". وقال مستدركاً رواته على البخاري ومسلم أيضاً : "قد ذكرت من طرق هذا الحديث أقل من النصف ، فإني تتبعت من اتفق الشيخان رضي الله عنهما على الحجة به في الصحيحين ، وبقي في كتابي أكثر من النصف

١ انظر : تهذيب الكمال للمزي (٣٩٠/٢١) ، تقريب التهذيب لابن حجر (ص:٤١٤).
٢ انظر : لسان الميزان (١٥٨/٦) ، ميزان الاعتدال (٥٥٦/١).
٣ انظر: تهذيب الكمال للمزي (٢٠٣/٢٢) ، ميزان الاعتدال للذهبي (٢٨٥/٣) ، تقريب التهذيب لابن حجر (ص:٤٢٦).

ليتأمل طالب هذا العلم ويترك مثل هذا الحديث على إشهاده وكثرة رواته ، بأن لا يوجد له عن الصحابي إلا تابعي واحد مقبول ثقة. قال لي أبو الحسن علي بن عمر الحافظ رحمه الله : لم أسقطا حديث أسامة بن شريك من الكتابين ؟ قلت : لأنهما لم يجدا لأسامة بن شريك راويا غير زياد بن علاقة"[1].

* **وقد رواه جماعة عن زياد بن علاقة** : دون مذكر موضع الشاهد من السؤال عن الحرج ، أو التقديم والتأخير في السعي والطواف ، بل ذكروه مختصراً بذكر التداوي أو حسن الخلق أو بهما ، ومنهم :

١- سفيان الثوري : خرج حديثه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٥٣١٥) ، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٤٦٨) ، وابن حبان (٤٧٨) (٦٠٦٤) ، والطبراني في المعجم الكبير (٤٧٠) ، مختصراً بذكر حسن الخلق.
٢- الأعمش : خرج حديثه الطبراني في المعجم الكبير (٤٧٤) ، والحاكم (٧٤٣٠) (٨٢٠٨) ، وأبو نعيم في الطب النبوي (١٦) ، مختصراً بذكر التداوي. ورواه الطبراني في المعجم الأوسط (٤٧٤) ، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥/ ٢٣٤) ، بذكر حسن الخلق.
٣- أشعث بن سوّار : خرج حديثه الطبراني في المعجم الكبير (٤٨١) ، وفي الأوسط (٣٦٧) ، مختصراً بذكر حسن الخلق.
٤- الأجلح بن عبد الله الكندي : خرج حديثه أحمد (١٨٤٥٦) ، والطبراني في المعجم الكبير (٤٧٨) ، مختصراً بذكر التداوي.
٥- زائدة بن قدامة : خرج حديثه الطبراني في المعجم الكبير (٤٦٥) ، مختصراً بذكر التداوي وحسن الخلق.
٦- مفضل بن صالح : خرج حديثه ابن بشران في الأمالي (٧٩٥) ، مختصراً بذكر حسن الخلق.

١ المستدرك (٤/٤٤٣،٤٤٤).

* **خلاصة الحكم على الحديث** : تبين من هذا البحث أن لفظ جرير بن عبد الحميد الضبي ، عن زياد بن علاقة ، عن أسامة بن شريك ﷺ «سَعَيْتُ قَبْلَ أَنْ أَطُوفَ» شاذ لا يصح ، وذلك من أوجه متعددة :

١- أن جرير بن عبد الحميد الضبي تفرد بهذه اللفظة ، واختلف عليه ، فرواه أكثر الرواة عنه ، عن الشيباني ، عن زياد بن علاقة ، عن أسامة ﷺ. ورواه أخرى : عن الأعمش ، عن زياد بن علاقة ، عن أسامة ﷺ. ثم رواه ثالثة : عن زيد بن عطاء ، عن زياد بن علاقة ، عن أسامة ﷺ بلفظ مغاير. وجرير ثقة في كتابه ، لكن في حفظه شيء ، حيث اختلطت عليه أحاديث بعض الرواة.

٢- أن جريراً شك في ذكر هذه اللفظ "سَعَيْتُ قَبْلَ أَنْ أَطُوفَ" ، فذكر أكثر الرواة عنه الحديث بلفظ الشك : "سَعَيْتُ قَبْلَ أَنْ أَطُوفَ ، أَوْ قَدَّمْتُ شَيْئًا أَوْ أَخَّرْتُ شَيْئًا فَكَانَ" ، وقد قال البيهقي في سياق حديث آخر : "ورواية الجماعة الذين لم يشكوا وساقوا المتن أحسن سياقة ، أولى بأن تكون محفوظة"[١]. قلت : وكذلك الحال في حديث جرير ، فرواية الجماعة الذين لم يشكوا وساقوا المتن أحسن سياقة أولى بأن تكون محفوظة.

٣- خالف جريراً في روايته عن أبي إسحاق الشيباني : أسباط بن محمد القرشي ، فلم يذكر «سَعَيْتُ قَبْلَ أَنْ أَطُوفَ» ، بل قال : «حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ». وأسباط ثقة ، بل هو من أثبت من يروي عن أبي إسحاق. وخالفه كذلك محمد بن بشر ومحمد بن جحادة ، عن زياد بن علاقة فلم يذكرا السعي : فالأول بلفظ: «حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَنْحَرَ» والثاني بلفظ: «نَسِيتُ الطَّوَافَ». مع أن إسناد لفظ «نَسِيتُ الطَّوَافَ» عن محمد بن جحادة فيه ضعف.

٤- خولف أبو إسحاق فيما رواه جرير عنه ، حيث رواه الحفاظ الأثبات : شعبة بن الحجاج ، سفيان بن عيينة ، والمسعودي ، ومسعر ، وأبو خيثمة زهير ، وأبو عوانة اليشكري ، ومالك بن مغول ، وإسرائيل بن يونس ، وشيبان بن عبد الرحمن ، وأبو حمزة السكري ، والمطلب بن زياد ، ويحيى بن

١ السنن الكبرى للبيهقي (٣/ ٥٥١).

أيوب البجعل ، وعلقمة بن مرثد ، وسماك بن حرب ، كلهم عن زياد بن علاقة بلفظ "عَلَيْنَا حَرَجٌ فِي كَذَا وَكَذَا ؟" ، أو : "هَلْ عَلَيْنَا جُنَاحٌ فِي كَذَا فِي كَذَا ؟" ، ولم يذكر واحد منهم فيه السعي قبل الطواف أو التقديم أو التأخير. وهو اللفظ المحفوظ من حديث زياد بن علاقة. وقال عثمان بن حكيم وحده : "أَفْتِنَا فِي كَذَا ، أَفْتِنَا فِي كَذَا".

٥- أن زياد بن علاقة ثقة احتج به الشيخان ، إلا أن الدار قطني لما ذكر اختلافاً شديداً في إسناد حديثٍ يروى عنه عن عدةٍ من الصحابة - باختلاف - منهم أسامة بن شريك ﷺ ، فقال : "والاختلاف فيه من قبل زياد بن علاقة ، ويشبه أن يكون حفظه عن جماعة ، فمرة يرويه عن ذا ، ومرة يرويه عن ذا"[١].

٦- أن الشيخين البخاري ومسلم اجتنبا هذا اللفظ من حديث أسامة ﷺ ، وخرجا الحديث من طريق عبد الله بن عمرو ، وعبد الله بن عباس ﷺ[٢] ، وليس فيها تقديم السعي على الطواف ، وإنما فيها تقديم بعض الأنساك الأربعة على بعضها ، وهي : الرمي ، ثم الذبح ، ثم الحلق ، ثم الطواف ، قال الحاكم : "قال لي أبو الحسن علي بن عمر الحافظ رحمه الله : لم أسقطا حديث أسامة بن شريك من الكتابين ؟ قلت : لأنهما لم يجدا لأسامة بن شريك راويا غير زياد بن علاقة"[٣]. قلت : بل اجتنباه للاختلاف في متنه ، وخرجا المحفوظ.

٧- أن حفاظ الحديث بينوا غرابة هذا اللفظ ومخالفته ، فقال الدار قطني : "ولم يقل: «سَعَيْتُ قَبْلَ أَنْ أَطُوفَ» ، إلا جرير عن الشيباني"[٤]. وقال البيهقي: "هذا اللفظ «سَعَيْتُ قَبْلَ أَنْ أَطُوفَ» غريب ، تفرد به جرير عن الشيباني ، فإن كان محفوظاً فكأنه سأله عن رجل سعى عقيب طواف القدوم

١ العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٢٥٧/٧).
٢ صحيح البخاري (٨٣) (٨٤) ، وصحيح مسلم (١٣٠٦) (١٣٠٧) ، وانظر : جامع الأصول (٣٠٣/٣).
٣ المستدرك (٤٤٣/٤، ٤٤٤).
٤ سنن الدارقطني (٢٨٢/٣).

قبل طواف الإفاضة ، فقال: (لا حرج)"[1]. وقال العلامة ابن القيم : "وقوله : (سعيت قبل أن أطوف) في هذا الحديث ليس بمحفوظ ، والمحفوظ تقديم الرمي والنحر والحلق بعضها على بعض"[2]. وقال الشوكاني : "وأما ما وقع في حديث أسامة عند أبي داود بلفظ (سعيت قبل أن أطوف) ، فقد قال الحفاظ : إنه ليس بمحفوظ"[3].

٨- أن هذا الحديث يخالف ما عليه جمهور فقهاء الأمة وسائر علماء الأمصار خاصة الأئمة الأربعة ، ولم يقل بظاهره إلا بعض الأئمة ممن لا يعرف لهم مذهب مشتهر متبوع ، حتى عُدَّ قولهم شذوذاً وخرقاً للإجماع.

١ السنن الكبرى للبيهقي (٢٣٨/٥).
٢ زاد المعاد في هدي خير العباد (٢٣٩/٢).
٣ السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار (ص:٣٢٦).

خاتمة البحث :

أ – أهم النتائج :

١- ناقش البحث موضوعاً مهماً له تعلق بعلم علل الحديث وقوانينه من حيث حكم ذكر الراوي للفظ لم يذكره أكثر حفاظ الحديث ممن شاركوه برواية الحديث الواحد.

٢- حرّر البحث طريقة نقاد الحديث في تعيين معنى المخالفة ، وأن زيادة الثقة للفظ في الحديث الواحد لا تقبل ولو لم تعارض ، إلا إذا قامت القرائن على صحتها.

٣- ظهر في البحث أن الثقة إذا روى لفظاً لم يذكره أكثر الحفاظ في الحديث الواحد أنه لا يقبل منه ؛ لأن اتفاق الحفاظ على ضبط لفظ شيخهم دليل على خطأ ما عداه.

٤- بين البحث عدم صحة لفظ «سَعَيْتُ قَبْلَ أَنْ أَطُوفَ» في حديث أسامة بن شريك ﷺ بسبب ما ذكر من ضعف في حفظ الثقة الذي تفرد به ، والاختلاف عليه ، ومخالفته لحفاظ الدنيا فيها.

٥- تبين بالبحث من خلال النظر في حديث أسامة بن شريك ﷺ أنه لا دليل صحيح يدل على جواز تقديم سعي الحج على طواف الإفاضة بعد عرفة.

ب – التوصيات :

١- وجوب العناية بدراسة علل الحديث على ضوء قواعد أئمة النقد المتقدمين وتجليتها خاصة في موضوع زيادات الثقات في الألفاظ التي يترتب عليها حكم الشرعي.

٢- العناية الأكاديمية في الدراسات العليا بالجامعات ومراكز البحوث بالدراسة المتخصصة لمنهج أئمة النقد ، مع إفراد كل علم منهم بدراسة خاصة.

٣- قيام الجامعات ومراكز البحث العلمي بتخصيص أقسام وكراسٍ بحثية لدراسة منهج أئمة النقد المتقدمين ، وتشجيع التأليف فيها بشكل منهجي موسوعي متكامل.

٤- الاهتمام من قبل الجامعات ومراكز البحث فيما تم كتابته من البحوث العلمية والرسائل الجامعية في منهج أئمة النقد ، والتنسيق العلمي بين تلك الدراسات المتنوعة ، والموازنة بين هذه الدراسات لمعرفة المنهج العلمي العام التي سار عليها النقاد.

٥- طباعة الرسائل العلمية الأكاديمية التي لم تطبع بعد في هذا المجال ، لكي يتمكن الباحثون من الاستفادة منها والتنسيق بينها.

A. The Most Important Results:

١. The research discussed an important topic related to the science of the ills of hadith and its laws in terms of the ruling on the narrator's mention of a word that was not mentioned by the most conservative of the hadith who shared the novel of the hadith.

٢. The research edited the way critics of hadith in defining the meaning of the offense, and that increased confidence in a single word is not accepted even if it is not opposed, unless the evidence is based on its validity.

٣. The research showed that trust, if he uttered a word that was not mentioned more by the keeper in the one hadith, did not accept it, because the agreement to keep the word of their sheikh is proof of anything else.

٤. The research showed the incorrectness of the word "I sought before I was to be saved" in the hadith of Osama bin Shrek because of the reported weakness in maintaining confidence, disagreeing with it, and violating it to preserve the world in it.

٥. Research ing the hadith of Osama bin Shrek found that there is no valid evidence that it is permissible to make hajj on the tawafa after Arafa.

B. **Recommendations**:

١. It is obligatory to take care to study the ills of hadith in the light of the rules and manifestation of the imams of criticism, especially in the subject of increases of trusts in the words that result in the ruling of the Shariah.

٢. Academic care in graduate studies in universities and research centers specialized study of the approach of the imams of criticism, with each science singled out by a special study.

٣. Universities and scientific research centers allocate departments and research booklets to study the curriculum of advanced criticimams, and encourage authorship in an integrated encyclopaedic manner.

٤. Interest by universities and research centers in what has been written of scientific research and university messages in the curriculum of the imams of criticism, scientific coordination between those various studies, and balancing these studies to know the general scientific method that the critics followed.

٥. Printing the academic scientific dissertations which are not printed yet; to enable the researchers to have benefits from them and coordination among them.

فهرس مراجع البحث:

- الآحاد والمثاني ، المؤلف أبو بكر بن أبي عاصم أحمد بن عمرو الشيباني (المتوفى: ٢٨٧هـ) ، المحقق: د. باسم فيصل الجوابرة ، الناشر: دار الراية بالرياض ، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ.
- الأحاديث المائة الشريحية ، المؤلف: عبد الرحمن بن أحمد بن محمد، أبو محمد ابن أبي شريح الأنصاري الهروي (المتوفى: ٣٩٢هـ) ، الناشر: مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية ، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٤.
- الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم ، المؤلف: ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (المتوفى: ٦٤٣هـ) ، دراسة وتحقيق: معالي الأستاذ الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش ، الناشر: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان ، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٠ هـ
- أخبار أصبهان ، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، المحقق: سيد كسروي حسن ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ.
- أخبار مكة وما جاء فيها من الأثار ، المؤلف: أبو الوليد محمد بن عبد الله ابن الأزرق المعروف بالأزرقي (المتوفى: ٢٥٠هـ) ، المحقق: رشدي الصالح ملحس ، الناشر: دار الأندلس للنشر – بيروت.
- اختلاف الأئمة العلماء ، المؤلف: يحيى بن هُبَيْرَة ، أبو المظفر ، (المتوفى: ٥٦٠هـ)، المحقق: السيد يوسف أحمد ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة : الأولى ، ١٤٢٣هـ.
- الآداب للبيهقي ، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ) ، علق عليه: السعيد المندوه ، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ.
- الأدب المفرد ، المؤلف: محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى: ٢٥٦هـ) ، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي ، الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت ،الطبعة: الثالثة، ١٤٠٩هـ.

- إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني ، المؤلف: نايف بن صلاح بن علي المنصوري ، الناشر: دار الكيان بالرياض ، مكتبة ابن تيمية بالإمارات
- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، المؤلف : مغلطاي بن قليج الحنفي (المتوفى: ٧٦٢هـ) ، المحقق : عادل بن محمد – أسامة بن إبراهيم ، الناشر : الفاروق الحديثة للطباعة والنشر ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ.
- أمالي ابن بشران ، المؤلف: أبو القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشْران البغدادي (المتوفى: ٤٣٠هـ) ، ضبط نصه: عادل بن يوسف العزازي ، الناشر: دار الوطن، الرياض
- أمالي المحاملي رواية ابن يحيى البيع، المؤلف: أبو عبد الله البغدادي الحسين بن إسماعيل الضبي المحاملي (المتوفى: ٣٣٠هـ) ، المحقق: د. إبراهيم القيسي ، الناشر: المكتبة الإسلامية ، دار ابن القيم – عمان – الأردن ، الدمام ، الطبعة: الأولى، ١٤١٢.
- تاريخ ابن معين رواية الدوري ، المؤلف أبو زكريا يحيى بن معين البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ) ، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف ، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة ، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، المؤلف : عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) ، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف ، الناشر: دار الغرب الإسلامي ، الطبعة: الأولى ، ٢٠٠٣ م.
- التاريخ الكبير ، المؤلف أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن البخاري (المتوفى: ٢٥٦هـ) ، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الدكن ، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.
- تاريخ دمشق. المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر. المتوفى: ٥٧١هـ). المحقق: عمرو بن غرامة العمروي. الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر التوزيع. عام النشر: ١٤١٥ هـ.
- تقريب التهذيب ، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) ، المحقق: محمد عوامة ، الناشر: دار الرشيد – سوريا ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ.

- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، المؤلف: أبو عمر يوسف ابن عبد البر القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ) ، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري ، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب ، عام النشر: ١٣٨٧ هـ.
- تهذيب التهذيب ، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) ، الناشر:مطبعة دائرة المعارف النظامية بالهند ، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبوالحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ) ، المحقق: د. بشار عواد معروف ، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ.
- الثاني من الأفراد للدارقطني ، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ) ، الناشر: مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية ، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٤.
- الثقات بن أحمد بن حبان ، أبو حاتم البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ) ، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير ، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند ، الطبعة: الأولى ، ١٣٩٣ هـ.
- جامع الأصول في أحاديث الرسول ، المؤلف : أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (المتوفى :٦٠٦هـ) ، تحقيق : عبد القادر الأرنؤوط ، الناشر : مكتبة الحلواني – مطبعة الملاح – مكتبة دار البيان ، الطبعة : الأولى من ١٣٨٩-١٣٩١هـ.
- الجزء الرابع من الفوائد العوالي المنتقاة (الثقفيات) – مخطوط ، المؤلف: القاسم بن الفضل بن أحمد بن أحمد ابن محمود الثقفي الأصبهاني، أبو عبد الله (المتوفى: ٤٨٩هـ).
- جزء سعدان ، المؤلف: سعدان بن نصر بن منصور، أبو عثمان الثقفي المخرمي البزاز (المتوفى: ٢٦٥هـ) ، المحقق: عبد المنعم إبراهيم ، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز. مكة المكرمة – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.

- الحاوي الكبير شرح مختصر المزني ، المؤلف : أبو الحسن علي بن محمد بالماوردي (المتوفى: ٤٥٠هـ) ، المحقق : الشيخ علي محمد معوض ، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.
- حجة الوداع ، المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد ابن حزم الأندلسي ، (المتوفى: ٤٥٦هـ) ، المحقق: أبو صهيب الكرمي ، الناشر: بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع – الرياض ، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨م.
- حديث السراج ، المؤلف: أبو العباس محمد بن إسحاق المعروف بالسَّرَّاج (المتوفى: ٣١٣هـ) ، تخريج: الشحامي ٥٣٣ هـ ، المحقق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة بن رمضان ، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر ، الطبعة: الأولى ١٤٢٥هـ.
- الدليل المغني لشيوخ الإمام أبي الحسن الدار قطني ، المؤلف: نايف المنصوري ، الناشر: دار الكيان للطباعة ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى ، ١٤٢٨هـ.
- ديوان الضعفاء والمتروكين ، المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) ، المحقق: حماد بن محمد الأنصاري ، الناشر: مكتبة النهضة الحديثة – مكة ، الطبعة: الثانية ١٣٨٧هـ.
- الرخصة في تقبيل اليد ، المؤلف: أبو بكر محمد بن إبراهيم ابن المقرئ (المتوفى: ٣٨١هـ) ، المحقق: محمود محمد الحداد ، الناشر: دار العاصمة – الرياض ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨.
- زاد المعاد في هدي خير العباد ، المؤلف: محمد بن أبي بكر شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى:٧٥١هـ) ، الناشر: مؤسسة الرسالة ، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية ، الكويت ، الطبعة: السابعة والعشرون ، ١٤١٥هـ.
- سنن ابن ماجه ، المؤلف: ابن ماجة محمد بن يزيد القزويني، (المتوفى: ٢٧٣هـ) ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

- سنن ابن ماجه ، المؤلف: ابن ماجة محمد بن يزيد القزويني، (المتوفى: ٢٧٣هـ) ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، الناشر: دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي.
- سنن أبي داود ، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ) ، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.
- سنن الترمذي ، المؤلف: محمد بن عيسى الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ) ، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر وجماعة ، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر ، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ .
- سنن الدارقطني ، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ) ، حققه: شعيب الارنؤوط، حسن شلبي ، عبد اللطيف حرز الله ، أحمد برهوم ، الناشر: مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ.
- السنن الصغرى للنسائي = المجتبى من السنن ، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ) ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة ، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب الطبعة: الثانية ، ١٤٠٦هـ.
- السنن الكبرى ، المؤلف : أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي ، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة: الأولى ، ١٤٢١ هـ.
- السنن الكبرى ، المؤلف: أحمد بن الحسين بن ، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ) ، المحقق: محمد عبد القادر عطا ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنات ، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ.
- سير أعلام النبلاء ، المؤلف : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ) ، المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٥هـ.

- السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار ، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى:١٢٥٠هـ) ، الناشر: دار ابن حزم ، الطبعة: الطبعة الأول.
- شرح أصول اعتقاد أهل السنة ، المؤلف : أبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي ، تحقيق : د. أحمد سعد حمدان ، الناشر دار طيبة بالرياض (١٤٠٢هـ).
- شرح علل الترمذي ، المؤلف : زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن ، السَلامي الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ) ، المحقق : الدكتور همام عبد الرحيم سعيد ، الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء — الأردن ، الطبعة : الأولى.
- شرح مشكل الآثار ، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ) ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، الطبعة : الأولى – ١٤١٥ هـ.
- شعب الإيمان ، المؤلف: أحمد بن الحسين ، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ) ، حققه : الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد ، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ.
- صحيح ابن حبان = الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ، ترتيب: علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: ٧٣٩ هـ) ، حققه : شعيب الأرنؤوط ، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ.
- صحيحُ ابن خُزَيمة ، المؤلف: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ) ، حَققهُ: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي ، الناشر: المكتب الإسلامي ، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ.
- صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح المختصر ، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي ، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر ، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

- صحيح مسلم = المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل ، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ) ، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي ، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- الضعفاء الكبير ، المؤلف: أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي (المتوفى: ٣٢٢هـ) ، المحقق: عبد المعطي قلعجي ، الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت ، الطبعة: الأولى ، ١٤٠٤هـ.
- الطب النبوي ، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ) ، المحقق: مصطفى خضر دونمز التركي ، الناشر: دار ابن حزم ، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٦ م.
- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها ، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري أبو الشيخ الأصبهاني (المتوفى: ٣٦٩هـ) ، المحقق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي ، الناشر : مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة : الثانية، ١٤١٢هـ.
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية. المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ) تحقيق : محفوظ الرحمن زين الله السلفي. الناشر: دار طيبة – الرياض. الطبعة: الأولى ١٤٠٥ هـ.
- الفوائد ، المؤلف: أبو القاسم تمام بن محمد الرازي (المتوفى: ٤١٤هـ) ، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي ، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض ، الطبعة: الأولى، ١٤١٢.
- القبل والمعانقة والمصافحة ، المؤلف: أبو سعيد ابن الأعرابي أحمد بن محمد (المتوفى: ٣٤٠هـ) ، تحقيق ودراسة: عمرو عبد المنعم سليم ، الناشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة – مصر، مكتبة العلم، جدة – السعودية ، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ.
- القرى لقاصد أم القرى ، المؤلف : أبو العباس أحمد بن عبد الله المعروف بمحب الدين الطبري المتوفى (٦٩٤هـ) ، تحقيق مطفى السقا ، الناشر : المكتبة العلمية بلبنان.

- الكامل في ضعفاء الرجال. المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ). تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض ، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة. الناشر: الكتب العلمية - بيروت-لبنان.
- كشاف القناع عن متن الإقناع ، المؤلف: منصور بن يونس البهوتى الحنبلى (المتوفى: ١٠٥١هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية.
- الكفاية في علم الرواية. المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ). المحقق: أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني. الناشر: المكتبة العلمية - المدينة المنورة
- الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات ، المؤلف: بركات بن أحمد بن محمد الخطيب، أبو البركات ابن الكيال (المتوفى: ٩٢٩هـ) ، المحقق: عبد القيوم عبد رب النبي
- لسان الميزان ، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) ، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة ، الناشر: دار البشائر الإسلامية ، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢ م.
- اللطائف من دقائق المعارف في علوم الحفاظ الأعارف ، المؤلف: محمد بن عمر الأصبهاني المديني، أبو موسى (المتوفى: ٥٨١هـ) ، المحقق: أبو عبد الله محمد علي سمك ، الناشر: دار الكتب العلمية ، الطبعة: الأولى ١٤٢٠ هـ.
- المجموع شرح المهذب ، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ) ، الناشر: دار الفكر.
- مختصر اختلاف العلماء ، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ) ، المحقق: د. عبد الله نذير أحمد ، الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت ، الطبعة: الثانية ، ١٤١٧هـ.
- المدخل إلى السنن الكبرى ، المؤلف: أحمد بن الحسين البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي ، الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي – الكويت.

- مساوئ الأخلاق ومذمومها، المؤلف: أبو بكر محمد بن جعفر الخرائطي السامري (المتوفى: ٣٢٧هـ) ، حققه: مصطفى الشلبي ، الناشر: مكتبة السوادي للتوزيع بجدة ، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ.
- مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية أبي داود السجستاني (المتوفى: ٢٧٥هـ) ، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله ، الناشر: مكتبة ابن تيمية ، مصر ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.
- المستدرك على الصحيحين ، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله ب النيسابوري (المتوفى: ٤٠٥هـ) ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ.
- مسند ابن أبي شيبة ، المؤلف: أبو بكر بن أبي شيبة ، عبد الله بن محمد العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ) ، المحقق: عادل بن يوسف العزازي و أحمد بن فريد المزيدي ، الناشر: دار الوطن – الرياض ، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧م.
- مسند أحمد ، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ) ، المحقق: شعيب الأرنؤوط وآخرون ، الناشر: مؤسسة الرسالة ، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ .
- مسند إسحاق بن راهويه ، المحقق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، الناشر : مكتبة الإيمان بالمدينة المنورة ، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ).
- مسند الحميدي أبي بكر عبد الله بن الزبير ، دار السقا بدمشق ، الطبعة الأولى (١٩٩٦ م) حققه: حسن سليم أسد الدَّارَانِيّ.
- مسند الطيالسي ، المؤلف : أبو داود سليمان بن داود البصرى ، المحقق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي ، الناشر : دار هجر بمصر ، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ).
- المشيخة ، المؤلف: أَبُو الحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَلِيٍّ الصيرفي، ابْنُ الآبَنُوْسِيِّ البَغْدَادِيُّ (المتوفى: ٤٥٧هـ) ، المحقق: د/ خليل حسن حمادة ، الناشر: جامعة الملك سعود – كلية التربية – قسم الدراسات الإسلامية ، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ.

- المصنف في الأحاديث والآثار ، المؤلف: أبو بكر بن أبي شيبة (المتوفى: ٢٣٥هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت ، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.
- معالم السنن وهو شرح سنن أبي داود ، المؤلف: أبو سليمان حمد بن محمد ابن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: ٣٨٨هـ) ، الناشر: المطبعة العلمية – حلب ، الطبعة: الأولى ١٣٥١ هـ.
- معجم ابن الأعرابي أبو سعيد أحمد بن محمد ي ، دار ابن الجوزي بالسعودية ، الطبعة الأولى (١٤١٨ هـ) ، تحقيق: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني.
- المعجم الأوسط لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ، دار الحرمين بالقاهرة ، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني.
- معجم الشيوخ ، المؤلف: ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ) ، المحقق: الدكتورة وفاء تقي الدين ، الناشر: دار البشائر – دمشق ، الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ.
- المعجم الصغير ، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب ، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ) ، المحقق: محمد شكور محمود الحاج أمرير ، الناشر: المكتب الإسلامي ، دار عمار - بيروت ، عمان ، الطبعة: الأولى ، ١٤٠٥هـ.
- المعجم الكبير لسليمان بن أحمد أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ) ، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي ، دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة ، الطبعة: الثانية.
- معرفة أنواع علوم الحديث ، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح ، المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ) ، المحقق: نور الدين عتر ، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت ، سنة النشر: ١٤٠٦هـ.
- مكارم الأخلاق للطبراني ، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ.

- مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها ، المؤلف: أبو بكر محمد بن جعفر الخرائطي السامري (المتوفى: ٣٢٧هـ) ، تقديم وتحقيق: أيمن عبد الجابر البحيري ، الناشر: دار الآفاق العربية، القاهرة ، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) ، تحقيق: علي محمد البجاوي ، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ.
- الناشر: دار المأمون ـ بيروت ، الطبعة: الأولى ـ ١٩٨١م.
- النكت على كتاب ابن الصلاح ، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) ، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي ، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.
- النكت على مقدمة ابن الصلاح ، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ) ، المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج ، الناشر: أضواء السلف – الرياض ، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.